الأمم المتحدة S/PV.6636

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٦٣٦

الاثنين ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيسة:	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد بيرغر
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد غومبي
	الصين	السيد لي باودونغ
	فرنسا	السيد آرو
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد أحمد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

11-56032 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن وإسرائيل وإكوادور والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأوغندا وجمهورية إيران الإسلامية وأيسلندا وباكستان وبنغلاديش وتركيا وتونس والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسري لانكا والسودان وجمهورية فترويلا البوليفارية وفييت نام وقطر وكازاخستان وكوبا والكويت وماليزيا ومصر والمغرب وملديف والمملكة العربية السعودية والنرويج ونيكاراغوا واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2011/653 وتنص على ما يلي:

”يشرفني أن أطلب قيام مجلس الأمن، جرياً على ممارسته السابقة، بدعوة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الاثنين ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

واقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين إلى المشاركة في الجلسة وفقاً للنظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد عبده ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، نفّذت إسرائيل وحماس المرحلة الأولى من اتفاق تبادل الأسرى. أطلقت حماس الرقيب الإسرائيلي جلعاد شاليط، المحتجز في غزة دون إمكانية الوصول الدولي إليه منذ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وتم إطلاق سراح ٤٧٧ من السجناء الفلسطينيين - العديدون منهم كانوا مسجونين لضلوعهم في هجمات ضد الإسرائيليين - وأُرسل معظمهم إلى غزة، ولكن أيضاً إلى الضفة الغربية، والقدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، وإسرائيل ذاتها. وجرى إطلاق سراح ٤٢ سجيناً وأُرسلوا إلى تركيا، وقطر، وسورية، والأردن. وفي المجموع، تم نقل ٢٠٥ من السجناء، وفقاً لاتفاق التبادل، إلى أمكنة أخرى غير أمكنة إقامتهم قبل الاعتقال.

لقد أقدم مسؤولون من حماس بشكل مؤسف وغير مقبول، على الإشادة بالمقاومة العنيفة في تصريحاتهم العلنية

عقب عملية التبادل، وأدلى بعض السجناء المفرج عنهم بتصريحات مؤسفة تمجد أعمال العنف. وأعلن رئيس الوزراء نتانياهو أن إسرائيل ستواصل مكافحة الإرهاب.

وما زال حوالى خمسة آلاف فلسطيني في السجون الإسرائيلية. وهناك ٥٥٠ منهم سيطلق سراحهم خلال الشهرين المقبلين في المرحلة الثانية من اتفاق التبادل. وعلّق السجناء الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية إضراباً عن الطعام قبل تبادل الأسرى بيوم واحد، عقب اتفاق تم الإبلاغ عنه بأن السلطات الإسرائيلية ستوقف الحبس الانفرادي. ولا نزال نتابع على نحو وثيق الأبعاد الأمنية والسياسية وأبعاد حقوق الإنسان لمسألة الأسرى. إن الأمين العام الذي لطالما دعا من أجل إنهاء الاحتجاز غير المقبول لجلعاد شاليط ولإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين، رحب بإطلاق السراح بوصفه تقدماً مفاجئاً كبيراً على الصعيد الإنساني. وقد أيد بعثة مكتب المنسق الخاص الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط قنوات الحوار طوال الفترة. ونكرر شكر الأمين العام إلى مصر على مساهمتها في هذه النتيجة، ونشكر ألمانيا على جهودها.

لقد رأينا أن الإرادة السياسية قد أدت إلى حل قضية إنسانية وإلى الاستعداد في ذلك السياق لاتخاذ قرارات صعبة. وندعو إلى أن يتجلى نفس التصميم فيما يتعلق بأهم قضية، أي السعي من أجل إحلال السلام الدائم. ولا بد للطرفين من أن يكونا على قدر ذلك التحدي.

إن البيان الذي صدر عن المجموعة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر يوفر إطاراً للطرفين لإيجاد طريقة تفضي إلى الأمام. ونرحب بالاجتماعات التي ستعقد بصورة منفصلة بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر مع المفاوضين لدى كل طرف مع مبعوثي المجموعة الرباعية وممثل المجموعة الرباعية للاتفاق على أسلوب للشروع في المفاوضات. وسوف يشارك المنسق الخاص السيد سري في تلك الاجتماعات، وفي حوار وثيق مع الطرفين للإعداد من أجلها. ونذكر الطرفين بأن المجموعة الرباعية أكدت من جديد الأساس القانوني الدولي لمحادثات السلام ودعت الطرفين إلى التغلب على العقبات واستئناف المفاوضات من دون شروط مسبقة. كذلك دعت المجموعة الرباعية إلى طرح اقتراحات في غضون ثلاثة أشهر بشأن مسائل الحدود والأمن بغية تحقيق تقدم كبير خلال ستة أشهر والتوصل إلى اتفاق في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠١٢. لقد شددت المجموعة الرباعية على ضرورة أن يمتنع الطرفان عن الاستفزازات ويؤكدا من جديد التزاماتهما بخارطة الطريق.

وفي ذلك الصدد، أعربنا عن شديد قلقنا إزاء أعمال إسرائيل الاستيطانية. وإن صدور إعلان إسرائيل ١ ١٠٠ عن بناء وحدة استيطانية في القدس الشرقية بعد يوم من اجتماع المجلس المرة الأخيرة عن الموضوع، وتلاه بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، الإعلان عن بناء ١١ وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية في حي بسغات زئيف. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر مضت السلطات الإسرائيلية قدما بمخططات لبناء نحو ٢ ٦٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية في مستوطنة غفعات هاماتوس، مما يعني مستوطنة جديدة في منطقة ذات أهمية حيوية لاستمرارية الحل على أساس وجود دولتين.

كذلك فإن السلطات الإسرائيلية لا تتصرف بفعالية ضد بناء بؤر استيطانية غير شرعية على أراض فلسطينية ذات ملكية خاصة. بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر أوضح الأمين العام أن تلك التطورات غير مقبولة وتتعارض مع نداء المجموعة الرباعية والتزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق. وأود أن أذكر المجلس بأن الأعمال الاستيطانية غير شرعية بموجب القانون الدولي وينبغي أن تتوقف. وإن الأعمال الانفرادية التي تتم على أرض الواقع لن يعترف بها المجتمع الدولي.

وفي الوقت نفسه، لا تزال القيود المفروضة على الأراضي المخصصة والمخططة للبناء الفلسطيني في منطقة (ج) والقدس الشرقية مستمرة. إن أعمال الهدم التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة (ج) خلال الفترة المشمولة بالتقرير قد شردت ١٤٥ شخصاً، بما في ذلك ٨١ طفلاً. وما برحنا نشعر بالقلق إزاء المخططات لنقل نحو ٢ ٣٠٠ من البدو في حي المسمى به ”E-1 corridor“، الممر الذي يربط شرقي القدس بالمستوطنات في الضفة الغربية.

يقوم حالياً مجلس الأمن بدراسة الطلب الفلسطيني من أجل العضوية في الأمم المتحدة، والبت في ذلك عائد للدول الأعضاء. كذلك فإن الطلب الفلسطيني من أجل العضوية في اليونسكو معروض للتصويت على المؤتمر العام. وهذه الخطوة قد تكون لها تداعيات بالنسبة للمنظمة، لأنه ستكون لها آثار سياسية على التمويل المقدم من الدول الأعضاء. ويشعر الأمين العام بقلق متزايد إزاء ما سترتبه هذه الخطوة من آثار بالنسبة للأمم المتحدة ككل، ويرجو من جميع الأطراف المعنية أن تتصرف بحكمة عند تقريرها مسار العمل. وبغض النظر عن تلك التطورات، فإن التوصل إلى حل الدولتين عن طريق المفاوضات، وهو حل يلتزم به القائدان، يجب أن يظل أعلى أولوية.

إن الطلب من أجل الاعتراف بالدولة وإطلاق سراح السجناء أثار مظاهرات في الضفة الغربية، ولكن لا توجد أعمال عنف تذكر. وكذلك خرجت مظاهرات ضد الحاجز الذي ينحرف عن الخط الأخضر، مما يتناقض مع فتوى محكمة العدل الدولية، وهذه المظاهرات لا تزال سلمية إلى حد كبير. ولا يزال التنسيق بين الطرفين جوهرياً للحفاظ على بيئة آمنة.

ومهما يكن من أمر، فإن التوترات والحوادث التي تنطوي على العنف لا تزال مستمرة. وقد نجم عن هجمات المستوطنين على الفلسطينيين وفاة واحدة و ١٩ إصابة بجراح بما في ذلك خمسة أطفال فلسطينيين. والمستوطنون الذين يلجأون إلى العنف يستهدفون بصورة خاصة الفلسطينيين الذين يقومون بقطف أشجار الزيتون والحقوا أضرارا بـ ٦٦٤ شجرة زيتون. كذلك هاجم المستوطنون بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر سيارة دورية لجيش الدفاع الإسرائيلي، مما تسبب في جراحه خفيفة لجندي إسرائيلي. وأحض السلطات الإسرائيلية على اتخاذ إجراءات حاسمة ضد أعمال العنف التي يرتكبها المواطنون الإسرائيليون. وألاحظ أيضاً أنه بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر وفي إسرائيل، أضرمت النيران في مسجد يقع في بلدة في طوبا زانغاريا الواقعة في قرية أعالي الجليل. وهذا أثار أعمال اتسمت الاضطراب والتخريب وإلقاء القبض على سكان محليين، وبالتالي تدنيس الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية واليهودية وإلحاق أضرار بأملاك واقعة في عدة بلدات في إسرائيل.

أما الهجمات الفلسطينية على الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة فقد أدت إلى إصابتين، بما في ذلك طعن طفل إسرائيلي بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وإلحاق أضرار مادية واسعة، معظمها من جراء قذف مركبات إسرائيلية بالحجارة وقنابل المولوتوف. وبتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر اكتشف مئات الحجاج الإسرائيليون الذين كانت تصطحبهم قوات الدفاع الإسرائيلية في مدينة نابلس الفلسطينية صلباناً معقوفة رسمت على الجدران الخارجية لقبر يوسف. وفي اليوم نفسه، قامت السلطات الإسرائيلية بإلقاء القبض على خمسة فلسطينيين فيما لقذفهم الحجارة على سيارة كانت تسير في الضفة الغربية بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر، مما تسبب بوفاة السائق الإسرائيلي وابنه الرضيع.

أنتقل إلى غزة الآن، على الرغم من الهدوء النسبي الهش، فقد أطلقت ستة صواريخ و ١٣ قذيفة هاون من المليشيات الفلسطينية إلى داخل إسرائيل خلال هذه الفترة

المشمولة بالتقرير، بينما شن جيش الدفاع الإسرائيلي عمليتي اجتياح وخمس هجمات جوية أدت إلى إصابة ثلاثة مقاتلين فلسطينيين بجراح وجرح مدنيين فلسطينيين. وندعو إلى إنهاء إطلاق القذائف الصاروخية على إسرائيل، وندعو إسرائيل إلى ممارسة أقصى درجة من ضبط النفس وأن تعمل جميع الأطراف على احترام القانون الإنساني الدولي.

أردد ما أعربه الأمين العام من أمل بأن يتبع عملية تبادل السجناء المزيد من الخطوات البعيدة الأثر لإنهاء إغلاق غزة. وينبغي اتخاذ تلك الخطوات في إطار التنفيذ الكامل للقرارين ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، والتنسيق الوثيق مع السلطة الفلسطينية.

على الرغم من النمو الاقتصادي الأخير وانخفاض البطالة في غزة، فإن استدامة ذلك التقدم غير واضحة. ولا تزال قطاعات كبيرة من السكان لا يتوفر لها الأمن الغذائي وتعتمد على المساعدة الإنسانية. وبينما تقوم الوكالات بتنفيذ المشاريع التي تم إقرارها، لا تزال توجد قيود مستمرة تحد من قدرة الأمم المتحدة على دعم الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار في غزة. وهناك قلق في المجال الإنساني وفراغ في التنمية تقوم حالياً بملئه جهات فاعلة أخرى، وتذكيه تجارة الأنفاق غير الشرعية التي تسيطر عليها إلى حد كبير سلطات الأمر الواقع.

هذه الحالة تمثل قلقاً حقيقياً بشأن آفاق بزوغ شمس دولة فلسطينية قادرة على البقاء في الضفة الغربية وغزة، وتعمق من التجزئة الفلسطينية. ونكرر دعوتنا إلى إسرائيل باتخاذ المزيد من الخطوات البعيدة المدى للتخفيف من الإغلاقات البرية وتيسير دخول مواد البناء وحرية الحركة للناس في كلا الاتجاهين والسماح بخروج الصادرات من غزة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. ونكرر أيضا دعوتنا للسيطرة على تهريب الأسلحة.

وعلى الرغم من الاتصالات بين الفصائل لا يوجد تقدم ملموس نحو زيادة تنفيذ اتفاق المصالحة المبرم في أيار/مايو ٢٠١١. ونكرر تأييدنا للمصالحة الفلسطينية في إطار مبادئ المجموعة الرباعية، والتزامات منظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة السلام العربية.

وإذ أنتقل إلى لبنان الآن، يسرني أن أبلغ بأن الحالة في منطقة عمليات اليونيفيل لا تزال تتسم بالهدوء والاستقرار بشكل عام. ولم تسجل اليونيفيل أي حوادث أو انتهاكات كبيرة سوى مواصلة الطلعات الجوية الإسرائيلية في المجال الجوي اللبناني على أساس يومي تقريباً. ولن أخوض في التفاصيل لأن مجلس الأمن سيستمع إلى إحاطات علمية أخرى أكثر عمقاً عن لبنان في الأسابيع المقبلة.

لا تزال لبنان متأثرة بالتطورات الجارية في البلد المجاور لها سورية. وفي عدة حالات خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، فتح الجيش السوري النيران عبر الحدود، وقام بخروقات للبنان، واقتحم منازل لإلقاء القبض على مواطنين فارين وأفراد فارين من الجيش. بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر، قتلت القوات السورية مواطناً سورياً على الأرض اللبنانية. ولا تزال الأمم المتحدة تنسق بصورة وثيقة مع حكومة لبنان بشأن تقديم المساعدة للمواطنين السوريين المشردين الذين يعبرون الحدود إلى لبنان فراراً من العنف، وكذلك بشأن المسائل المتعلقة بحمايتهم وتقرير وضعهم.

وتعكس تلك التطورات استمرار الأزمة السياسية وأزمة حقوق الإنسان في سوريا، الأمر الذي أدى إلى موت ما يزيد على ٣ ٠٠٠ شخص منذ شهر آذار/مارس. وللأسف، تدل المؤشرات على أن المواجهة ستستمر بين النظام والمعارضة، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار سلبية لسوريا والمنطقة. ويشكل ذلك مصدر قلق بالغ للأمم المتحدة. ويواصل الأمين العام دعوته القيادة السورية إلى اتخاذ

خطوات عاجلة لوقف عمليات القتل. كما أنه يواصل التأكيد على ضرورة أن يتصرف المجتمع الدولي بشكل متسق من أجل وقف سفك الدماء. ونلاحظ، في هذا الصدد، أن جامعة الدول العربية اجتمعت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة الحالة في سوريا. ودعت الجامعة العربية إلى الحوار وأنشأت لجنة متابعة. وسيسافر وفدها الوزاري إلى دمشق في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وبالعودة إلى السلام الإسرائيلي – الفلسطيني، أود أن أختتم إحاطتي الإعلامية بالتأكيد على القلق البالغ حيال الطريق المسدود بين الطرفين، والتداعيات المحتملة لذلك في المستقبل. وهناك حاجة عاجلة إلى التحلي بروح القيادة ويجب دعم القيادة الفلسطينية المعتدلة. وينبغي للطرفين الامتناع عن الاستفزازات وإبداء الاستعداد لتقديم اقتراحات جادة بشأن الحدود والحالة الأمنية للتفاوض عليها. إننا نحث الطرفين على التوجه بتلك الروح إلى اجتماعاتهما مع مبعوثي المجموعة الرباعية في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وخلافا لذلك، سيزيد تأزم الطريق المسدود، وسيزداد معه مستوى المواجهة وعمق الريبة. ويجب أن يكون المجتمع الدولي مستعدا لأداء دور فعال للمساعدة على توجيه الحالة نحو اتفاق يحقق حل مسائل الوضع النهائي، وينهي الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، ويضع حدا للصراع ويقيم دولة فلسطينية مستقلة تملك مقومات الاستمرار وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية وأعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): تتقدم فلسطين بالتهنئة إلى نيجيريا على قيادتها الماهرة لمجلس الأمن لهذا الشهر. ونعرب عن تقديرنا كذلك للبنان على رئاسته المقتدرة للمجلس لشهر أيلول/سبتمبر، بما في ذلك تعامله بروح المسؤولية مع طلب فلسطين للعضوية في الأمم المتحدة، الذي أحيل إلى المجلس في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون.

ونجدد تقديرنا لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد ب. لين باسكو، على إحاطته الإعلامية وعلى جميع الجهود التي تقوم بها إدارة الشؤون السياسية، بما في ذلك منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وتود فلسطين أن تعرب عن تعازيها لشعب وحكومة تركيا على الخسائر الناتجة عن الزلزال الذي أصاب البلد أمس. ونود أيضا أن نتقدم بالتعازي إلى شعب وحكومة المملكة العربية السعودية بمناسبة رحيل ولي العهد، الأمير سلطان بن عبد العزيز.

إننا نجتمع في هذه المناقشة في لحظة تاريخية، حيث ينظر مجلس الأمن في الطلب المقدم من دولة فلسطين للعضوية في الأمم المتحدة. إنها اللحظة التي طال انتظارها في التاريخ المأساوي للشعب الفلسطيني وفي هذا الصراع الذي طال أمده. وهي لحظة تتطلب أقصى قدر من المسؤولية من قبل أعضاء مجلس الأمن للاضطلاع بواجباتهم بموجب الميثاق والتزاماتهم تجاه قضية فلسطين بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إننا نعتقد أنه ليس من قبيل المغالاة القول إن الشعب الفلسطيني، ومعه شعوب المنطقة، والمجتمع الدولي بأسره تقريبا، يناشدون مجلس الأمن في هذه اللحظة أن يعمل على تحقيق العدالة لفلسطين، وأن يضطلع بدوره من أجل تحقيق الحل العادل والشامل والدائم الذي من شأنه، في نهاية المطاف، أن يجعل السلام والأمن بين فلسطين وإسرائيل حقيقة واقعة.

إننا نفكر اليوم في ما أوصلنا إلى هذه المرحلة من سعينا الذي طال أمده لنيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير

القابلة للتصرف والتوصل إلى حل سلمي لهذا الصراع. لقد اعترفت ١٣٠ دولة بدولة فلسطين حتى الآن. واتخذت هذه الدول موقفا مبدئيا من دعم حق شعبنا في تقرير المصير، وفقا لقرارات الأمم المتحدة التي لا حصر لها، بدءا من القرار ١٨١ (د-٢) حتى الآن. إننا نعرب عن امتناننا لهذا الاعتراف والدعم اللذين يمثلان استثمارا في السلام بما يتفق مع الحل القائم على دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وهو الحل الذي تم اعتماده وإقراره دوليا بشكل قاطع.

وفي الوقت نفسه، وعلى مدى العامين الماضيين، شهدنا تقدما كبيرا في بناء وتعزيز المؤسسات الوطنية الفلسطينية من خلال تنفيذ خطة العامين التي وضعتها السلطة الفلسطينية لتجهيز مؤسساتنا والبنية التحتية لاستقلال دولتنا. وقد تم القيام بهذا المشروع بدعم قوي وتمويل من الدول في مختلف أنحاء العالم. وعلى الرغم من العقبات العديدة الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، تم إنجاز هذا المشروع بنجاح، وهو ما أكدته المؤسسات الدولية وانعكس مؤخرا في استنتاجات رئيس لجنة الجهات المانحة المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، التي أكدت من جديد أننا قادرون على حكم أنفسنا مع وجود مؤسسات الدولة القابلة للحياة والفاعلة.

وبالإضافة إلى هاتين العمليتين الديناميتين، فقد كنا شهودا على الفشل المتكرر والمؤسف لعملية السلام لما يقرب من عقدين من الزمن، تم خلالهما تقويض ووقف المفاوضات التي دخلتها القيادة الفلسطينية بروح التسوية التوافقية التاريخية وحسن النية. تم تقويض المفاوضات ووقفها كنتيجة مباشرة لتعنت إسرائيل وانتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان ورفضها الالتزام بالمبادئ والمحددات الأساسية الضرورية لتحقيق السلام العادل والدائم.

ومع ذلك، لم تتحمل السلطة القائمة بالاحتلال تلك العواقب، وتستمر في أفعالها مع الإفلات التام من العقاب. بل بالعكس، تحملتها أجيال من الفلسطينيين الذين ما زالوا يعانون من مشقات الحرمان والمنفى ووحشية الاحتلال الإسرائيلي بجميع مظاهره، وتتحملها المنطقة التي لا تزال تعاني من انعدام الأمن والاضطرابات الناجمة عن هذا الصراع، ويتحملها المجتمع الدولي الذي لا يزال يتحمل آثار التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، ولا يزال، بدون جدوى، يستنزف الجهود والموارد الهائلة من أجل حل الصراع وتخفيف آثاره.

كل هذه العمليات الدينامية أدت بنا إلى هذه اللحظة – وهي لحظة بتنا فيها أكثر إصرارا على إعلاء شأن القانون الدولي والقرارات الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، وعلى أن هذا الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر، لأنه أمر غير مقبول وغير منطقي وغير عادل. لهذا، جاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الأمم المتحدة في يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وقدم طلب انضمام فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة، وأدلى ببيانه التاريخي في الجمعية العامة في ذلك اليوم (انظر A/66/PV.19). وفي هذا السياق، نعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام للأمم المتحدة وللمستشار القانوني للتحقق من طلب فلسطين وإحالته بدون منازع إلى نظر مجلس الأمن. إننا نعتقد أن ذلك يمثل انعكاسا لقوة طلب فلسطين وتماشيه مع المعايير المطلوبة لهذه الخطوة الهامة.

وما فتئ مجلس الأمن يناقش طلبنا لمدة شهر تقريبا، وهي فترة كافية للنظر الشامل فيه. ونحن على بيّنة من المداولات التي تجري في لجنة العضوية، ونعرب عن امتناننا للدعم والمواقف المبدئية من قبل العديد من الوفود. ونعرب كذلك عن تقديرنا للجهود التي بذلها تجمع حركة عدم الانحياز في المجلس لتناول هذه المسألة. ولقد آن أوان قيام مجلس الأمن بتحمل مسؤوليته والموافقة على طلبنا والتقدم إلى الجمعية العامة بتوصية ايجابية بانضمام فلسطين إلى العضوية. وذلك سيمثل أهم نتيجة عادلة وملائمة لهذه

العملية. ونكرر اعتقادنا بأن الإجراءات المتخذة في الأمم المتحدة، وهي لب الأنشطة المتعددة الأطراف في عالمنا، يمكن ويجب أن تساهم في السلام الذي نسعى إليه جميعا، ولن تعرقل تحقيق ذلك الهدف.

نحن، بطبيعة الحال، مدركون للمصاعب، ولكننا لا يسعنا أن نقبل بالمحاولات الرامية إلى تمديد أو تأجيل هذه الممارسة إلى ما لا نهاية، بما يضر بأحقية طلب فلسطين وشمولها الحق الذي طال أمده في أسرة الأمم. وإننا نؤمن بأن هذه الممارسة يجب اختتامها بنهاية واضحة. وفي هذا الصدد، نؤكد على أنه لا يوجد تعارض بين إمكانية استئناف المفاوضات بين الطرفين، الذي تسعى المجموعة الرباعية إلى وضع الترتيبات اللازمة له، والنظر المتسم بالمسؤولية من قبل مجلس الأمن في طلب فلسطين. والواقع أن هاتين العمليتين، اللتين تتشاطران هدف التطبيق الفعلي لحل الدولتين الذي يقوم على وجود فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧، يجب النظر إليهما على أنهما تعزز إحداهما الأخرى بصورة متبادلة.

لقد ساهمت الجهود التي بذلتها فلسطين في الآونة الأخيرة، بما فيها خطاب الرئيس عباس أمام الجمعية العامة وتقديم طلبنا بالانضمام، في تعزيز الزخم الذي يؤكد على إلحاحية إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧. لقد آن أوان تمتع الشعب الفلسطيني بالعيش في كنف الحرية والكرامة وآن أوان بزوغ فجر عهد جديد قوامه السلام والأمن في منطقتنا. وذلك الزخم، الذي أدى إلى طرح الاقتراح الفرنسي من قبل الرئيس نيكولاس ساركوزي (انظر A/66/PV.11) والى إصدار المجموعة الرباعية بيان ٢٣ أيلول/سبتمبر، أضاف حافزا للحكومات وأعضاء المجتمع المدني في كل أنحاء العالم ليعززوا دعمهم للمطامح المشروعة للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الحاسمة الأهمية.

الفهم الأساسي للقيادة الفلسطينية لبيان المجموعة الرباعية هو أن المفاوضات من المقرر أن تبدأ انطلاقا من حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وأنه يتوقع من إسرائيل أن تفي بواجباتها القانونية، بما فيها الواجبات المنصوص عليها في خارطة الطريق، ووقف الأنشطة الاستيطانية كافة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. من الواضح أنه لا يمكن لعملية سلام يعتد بها أن تنطلق في غياب هذا الفهم الأساسي. وإذا أفلحت المجموعة الرباعية في تأمين التزام من الجانب الإسرائيلي على هذا الأساس، فإن الجانب الفلسطيني مستعد لاستئناف المفاوضات استنادا إلى المرجعيات المتفق عليها والمنعكسة في قرارات هذا المجلس ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق.

وهنا نود أن نكرر أنه لا يوجد تضارب بين استئناف المفاوضات في إطار العمل هذا والجهود التي تبذلها فلسطين حتى تصبح دولة عضوا في الأمم المتحدة. وهذا واضح بصورة خاصة، لأن حل الدولتين يتمتع بتوافق عالمي في الآراء ولأن هدف كلتا العمليتين هو استقلال الدولة الفلسطينية الذي طال انتظاره – حق مسلوب منذ أكثر من ٦٣ سنة منذ التقسيم – وتحقيق السلام العادل الدائم.

واقع الاحتلال الإسرائيلي الراهن ووضع السلطة الفلسطينية لا يمكن استدامتهما. وإسرائيل لا يجوز لها أن تواصل الاستغلال والانتفاع من الاحتلال بدون أن تترتب على ذلك أية عواقب، ولا يمكنها أن تتنصل من مسؤولياتها كسلطة قائمة بالاحتلال. فإما أن يتغير الوضع الحالي أو أن تتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة كسلطة قائمة بالاحتلال. وأود أن أكرر هذا: إما أن يتغير الوضع الحالي أو أن تتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة كسلطة قائمة بالاحتلال. إن الوضع القائم لا يمكن استمراره مع مضيّنا قدما، لأنه لا يمكن إدامته إطلاقا.

والواقع أن الحالة على أرض الواقع تستمر في التدهور وحدة التوترات تزداد شدة. وفي خضم الجهود الدبلوماسية الجادة التي تبذلها جميع الأطراف المعنية، تواصل إسرائيل بدلا من ذلك تكثيف حملتها الاستيطانية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتهام المزيد من الأراضي الفلسطينية وضمها إلى مشاريع تشييد وتوسيع المستوطنات والجدار، بما يترتب على ذلك من هدم مزيد من المنازل والممتلكات الفلسطينية وتشريد المزيد من الأسر الفلسطينية، فضلا عن السماح للمستوطنين الإسرائيليين بشن حملات الإرهاب الأهوج ضد مدنيينا وديارهم وأراضيهم وأشجارهم ومساجدهم. إن أعمال إسرائيل تلك يجب النظر إليها على حقيقتها: إنها ردود فعل سلبية ملموسة على جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية، لخدمة جدول أعمالها القائمة على الاحتلال والضم التوسعي.

وهل يمكن تفسير الإعلانات الاستفزازية الصلفة بطريقة أخرى فيما يتصل بتشييد ما يقرب من ٤ ٠٠٠ وحدة سكنية استيطانية في غضون الثلاثة أسابيع الأخيرة فحسب؟ كيف يمكن تفسير التخطيط والتوسيع المتعمد للمستوطنات وتفسير المحاولات الرامية إلى ترسيخ أركان المواقع الاستيطانية المتقدمة عن طريق التشريعات، لا سيما في القدس الشرقية المحتلة وبيت لحم؟ إن تلك التدابير تعمل مجتمعة على فصل الجزأين الشمالي والجنوبي للضفة الغربية، وإحكام دائرة حول القدس الشرقية المحتلة، وعزلها عن بيئتها الفلسطينية الطبيعية، وعلى التقويض التام لدولتنا المتلاصقة الأطراف والمتمتعة بمقومات البقاء. لا يوجد أي مبرر لهذه التدابير الإسرائيلية غير القانونية ولا يوجد أي تفسير لها ما عدا أن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا توجد لديها أي رغبة، لا في حل الدولتين ولا في السلام والأمن، وأنها اختارت، بدلا من ذلك، أن تواصل احتلالها وقهرها لأمة شعب بالكامل، وأن تطيل أمد الصراع.

تلك العراقيل على طريق السلام تجلت أكثر في الأيام الماضية في تكثيف السلطة القائمة بالاحتلال لمعاملتها المهينة ومضايقتها لآلاف المدنيين الفلسطينيين الذين ما زالوا سجناء في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية. وقد وجهنا انتباه مجلس الأمن في سلسلة من الرسائل إلى محنتهم، بما في ذلك الإضراب عن الطعام الذي بدأ في ٢٧ أيلول/ سبتمبر، وإننا ندعو المجلس إلى رفع لواء القانون الدولي فيما يتصل بأوضاع السجناء الفلسطينيين. إن المجتمع الدولي، بما فيه الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، يجب عليه أن يطالب إسرائيل بالامتثال لواجباتها القانونية والكف عن إساءة معاملة السجناء الفلسطينيين – ومن بينهم مئات الأطفال، وبعضهم لا تتجاوز أعمارهم ١٢ سنة – وبمنح لجنة الصليب الأحمر الدولية إمكانية الوصول غير المعاق إليهم. وفي ذلك الصدد شكل تبادل السجناء الذي جرى مؤخرا تطورا هاما جدا. وإننا نرحب بالإفراج عن مئات السجناء الفلسطينيين وننتظر الإفراج عن الآلاف غيرهم، الذين ما زالوا يقبعون ظلما في السجون الإسرائيلية ويعانون فيها.

والحالة الأخرى التي لا يمكن أن تدوم هي الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، الذي يتسبب في عذاب شديد للسكان المدنيين الفلسطينيين. لا بد من رفض كل الذرائع المساقة لمواصلة الحصار غير القانوني. ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل بالإجماع بأن ترفع الحصار كلية وأن تسمح بتنقل الناس ونقل البضائع بصورة متواصلة وبدون أي عوائق من وإلى قطاع غزة من أجل السماح بتعمير المنازل والممتلكات والهياكل الأساسية التي دمرت، فضلا عن تأهيل مجتمعنا هناك، الذي تضرر بشدة من ذلك الشكل الشرس من أشكال العقاب الجماعي على يد السلطة القائمة بالاحتلال.

ولا تزال القيادة الفلسطينية ملتزمة بالسلام والتفاوض الجاد حول جميع مسائل الوضع النهائي – وتشمل

اللاجئين الفلسطينيين، والقدس والمستوطنات والحدود والأمن والمياه، حين تتهيأ البيئة الملائمة لذلك. لكننا لن ندخل في المفاوضات من أجل المفاوضات. إن الحالة على الأرض والحل القائم على وجود دولتين أضعف من أن يتحملا المزيد من التأخير والتخريب. يجب الإسراع بإجبار إسرائيل، السلطة المحتلة، على الالتزام بالمفاوضات وفقاً للمعايير الواضحة التي التزمنا بها فعلا.

ومع التزامنا بعملية السلام، يجب أن نؤكد مجدداً بوضوح أن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحرية والاستقلال غير قابل للتفاوض، ولن يكون نتاجاً لها. إنه حق غير قابل للتصرف فيه، وحِكر على الشعب الفلسطيني وحده. فهو لم يكن أبداً موضوعاً للمفاوضات مع إسرائيل، ولن يكون أبداً. وعلى إسرائيل والآخرين عدم الخلط بين المفاوضات على المسائل الأساسية وحقنا في تقرير مصيرنا باعتبارهما شيئا واحدا ونفس الشيء، لأنهما ليسا كذلك. وينبغي عدم السماح لإسرائيل، السلطة المحتلة، بالاستمرار في التعويق وإملاء الشروط لممارسة حقنا غير القابل للتصرف.

ونحن مصممون على إحقاق ذلك الحق وجميع التطلعات الوطنية المشروعة لشعبنا. ونحن مصممون على وضع حد للظلم الذي عاناه شعبنا، بما في ذلك الظلم الفاحش الذي تعرض له اللاجئون. نحن مصممون على تحقيق استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، سلميا على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. سوف يكون ذلك الإنجاز جوهر الحل العادل والدائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وللنزاع العربي – الإسرائيلي برمته. ونحن ممتنون للدعم الذي ظل المجتمع الدولي يقدمه منذ أمد بعيد في تلك المسيرة، ونحث على بذل كل جهد ممكن في هذا المفترق الحساس لجعل ذلك حقيقة ملموسة. وذلك يتطلب بوضوح أن يفي مجلس الأمن بواجباته المنصوص عليها في الميثاق على نحو مسؤول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أتقدم بالتعازي لشعب تركيا عقب الزلزال المأساوي الذي وقع يوم أمس.

أود أن أبدأ بتذكير المجلس بأن عنوان مناقشة اليوم هو الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وليس العكس. وفي هذا الصباح، أود أن أقدِم على خطوة غير اعتيادية بالتركيز على الحالة في الشرق الأوسط. وأود أن أطمئن المجلس إلى أنني سأولي الانتباه الواجب للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني فيما بعد. لكن، لنلقِ نظرة على الحقائق أولا.

الشرق الأوسط في حالة اضطراب. فقد قتل الآلاف من الأبرياء رمياً بالرصاص في الشوارع. والناس يطالبون بحريتهم وبحقوقهم. ومع ذلك، فإن المجلس يتعامل، الشهر تلو الشهر، بصورة غير متناسبة مع نزاع واحد – نزاع واحد فقط – في المنطقة. ولا أزعم أن المجلس لا يتعامل مع الحالة في بلدان بعينها في الشرق الأوسط. بلى، إنه يفعل ذلك. ولكنني أعتقد أن الأوان قد حان للشروع في وصل ما بين النقاط حتى يتسنى لنا أن نواجه الصورة الكبيرة.

على مدى أجيال، فشل العالم العربي فشلاً ذريعا في التعامل مع احتياجات شعبه. لقد أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خمسة تقارير عن التنمية البشرية في البلدان العربية منذ عام ٢٠٠٢. وعاماً بعد عام، يقدم الباحثون العرب الذين يعدون التقارير في الغالب لمحة عن العالم الحقيقي في الشرق الأوسط. فالشباب يكابدون بدون أن يحصلوا على الوظائف والتعليم. والنساء محرومات من حقوقهن الأساسية. والتعبير الحر مصيره القمع. والأقليات مضطهدة. والانتخابات مزيفة.

وبينما تشتعل النيران في عالمهم يستمر القادة العرب، في إلقاء اللوم على إسرائيل وعلى الغرب في جميع مشاكلهم. وعلى مدى سنوات، كان ذلك هو التفسير الوحيد الذي استطاعوا أن يقدموه لشعوبهم. ومن وقت لآخر، يضيفون إلى القصة ما يجعلها أكثر إثارة. فحين هاجمت سمكة قرش أحد السياح في منتجع شرم الشيخ على البحر الأحمر مؤخراً، أشار محافظ المدينة المصري إلى أن الموساد يستخدم أسماك القرش للإضرار بالسياسة في مصر. ويعزو العديد من القادة العرب أي مشكلة في الشرق الأوسط إلى إسرائيل. وإن لم يكن الموساد هو المسؤول، يصبح المسؤول وكالة الاستخبارات المركزية، أو إم آي ٦، أو قوة أجنبية أخرى.

واليوم، يطالب الناس في الشرق الأوسط بإجابات حقيقية عن أسباب معاناتهم. لقد رأينا وقفاتهم الشجاعة في الميادين العامة. وسمعنا صرخاتهم. وشهدنا الرد القاتل على هذه الدعوات المنادية بالحرية. ففي حماة ودرعا واللاذقية، يذبح النظام السوري مواطنيه في محاولة يائسة للتمسك بالسلطة. ويغمض بعض أعضاء المجلس أعينهم عن وحشية الأسد. وفي ليبيا، انتهى حكم معمر القذافي بعد أكثر من ٤٠ سنة من القمع وشهور عديدة من سفك الدماء. وقد عبرت النهاية العنيفة للحاكم الليبي المستبد عما وصفه تشرشل ذات مرة بأنه أبرز ما يتعرض له الديكتاتور من المحن. فما يفعله بالآخرين يرتد إليه غالبا. هذه الحقيقة تؤرق أذهان العديد من القادة في المنطقة. فمصير القذافي يقرع لهم جرس الإنذار.

في إيران، يقمع نظام آيات الله شعبه، ويساعد المستبدين الآخرين على سفك دماء شعوبهم. وفي الأسبوع الماضي، قدم أحمد شهيد، المقرر الخاص [المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية] إحاطة إعلامية أمام الجمعية العامة، رسم فيها صورة تقشعر لها الأبدان للحياة اليومية في إيران. فقد أشار في تقريره إلى:

”نمط من الانتهاكات المنهجية الماسة بحقوق الإنسان الجوهرية [التي تشمل] ... أوجه نقص متنوعة تتصل بإقامة العدالة ... وفرض عقوبة الإعدام في غيبة الضمانات القضائية المناسبة ... واضطهاد الأقليات الدينية والإثنية، وتضاؤل الحقوق المدنية والسياسية“. (انظر A/66/374، الفقرة ١٨).

ولا تزال إيران تؤدي دور المصرف المركزي لتمويل الإرهاب ودور المدرب الرئيسي والراعي الأول له. لقد أظهرت الأحداث الأخيرة أن أنشطتها الإرهابية التي توجهها الدولة تمتد من الخليج الفارسي إلى الطريق الدائري السريع بواشنطن، وتتراوح الأهداف من المحتجين الأبرياء إلى الجنود الأجانب إلى الممثلين الدبلوماسيين الرسميين. هذه هي الطريقة التي يتصرف بها النظام اليوم. ولا يسعنا إلا أن نتصور ما سوف يفعله بالقدرات النووية في التوليفة الخطيرة من الإيديولوجية المتطرفة وتكنولوجيا الصواريخ المتقدمة والأسلحة النووية.

تبين تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوضوح أن إيران لا تزال تسير نحو هدف إنتاج قنبلة نووية متحدية المجتمع الدولي. ونحن جميعاً لا نستطيع أن نسمح لها بوضع العالم كله تحت شبح الإرهاب النووي. يجب على العالم أن يوقف إيران قبل فوات الأوان.

إن الشرق الأوسط يهتز. ومستقبله غير مؤكد. وأمامنا طريقان. فهناك مستقبل يعرضه القادة الإيرانيون والسوريون يتمثل في المزيد من التطرف والعنف واستمرار الكراهية. ورؤيتهم هذه لا تؤدي إلى تحرير البشر. بل تؤدي إلى استعبادهم. وهي لا تبني. بل تدمر. وهناك طريق آخر – طريق التقدم والإصلاح والاعتدال.

والخيار أمامنا واضح. لم يكن الاختيار السليم لمستقبل الشرق الأوسط وجميع سكانه أبداً أكثر إلحاحاً مثلما هو الآن.

لقد آن الأوان للمجلس لكي يكف عن تجاهل القوى المدمرة التي تسعى إلى إبقاء الشرق الأوسط أسير الماضي، حتى يتسنى لنا أن نغتنم فرصة الوعد بمستقبل أكثر إشراقاً.

ولا يخطئن أحد. فمن المهم لإسرائيل والفلسطينيين أن يحلا صراعهما الطويل العهد. إن أهميته نابعة منه، لكي يتسنى للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء أن يحيوا حياة مسالمة وآمنة ومزدهرة. لكن ذلك لن يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والانسجام والديمقراطية فجأة من الخليج الفارسي إلى البحر الأبيض المتوسط. إن التصدي بجدية للمشاكل الكامنة في الشرق الأوسط ضروري لدفع السلام الإسرائيلي – الفلسطيني إلى الأمام.

لا يمكن بناء طريق السلام إلا على أساس الاعتراف المتبادل والحوار. وقبل شهر مضى، وقف الرئيس عباس في هذا المبنى وقال:

> ”جئتكم اليوم من الأرض المقدسة، أرض فلسطين، أرض الرسالات السماوية، مسرى النبي محمد ومهد السيد المسيح“ (A/66/PV.19، الصفحة ٣٦).

لقد أنكر ٤٠٠٠ عام من التاريخ اليهودي. وليس ذلك بالحذف الهين. و لم يفعل ذلك ناسياً. فمحاولات القادة الفلسطينيين طمس العلاقة بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل ليست جديدة. وعرض آخرون في العالم العربي رسالة مختلفة. ففي عام ١٩٩٥، وعلى سبيل المثال، ذهب الملك حسين إلى الولايات المتحدة وقال:

> ”ومن جانبنا، سنواصل العمل من أجل الفجر الجديد الذي سيبزغ عندما يعيش جميع أبناء إبراهيم وذريتهم معا في مهد دياناتهم التوحيدية الثلاث الكبرى“.

وأود أن أكرر أن الملك حسين أشار إلى الديانات التوحيدية الثلاث، وليس إلى ديانة أو اثنتين. ومن يسعون إلى تحقيق السلام لا ينفون رواية الجانب الآخر. بل على العكس، فهم يقرون بوجودها ويختارون الجلوس والتفاوض بشأن إحلال السلام بنية حسنة. وذلك هو ما فعله الرئيس السادات؛ وما فعله الملك حسين. وثمة رباط قديم لا ينفصم بين اليهود وأرض إسرائيل. فهذا وطننا. وقد اعترفت الأمم المتحدة بإسرائيل باعتبارها دولة يهودية قبل ٦٤ عاما. وحان الوقت ليفعل الفلسطينيون والبلدان الإسلامية في أنحاء العالم وعددها يفوق العشرين الشيء نفسه.

وأكرر أنه لا مجال للشك في أن إسرائيل تريد السلام مع الدولة الفلسطينية التي ستقام مستقبلا. وقد برهنت حكومة بلدي مرارا، قولا وعملا، على أننا نسعى إلى وجود دولتين لشعبين يعيشان جنبا إلى جنب في سلام. وأكرر: دولتان لشعبين. ونحن لا نسمع ذلك من الفلسطينيين أو أي من القادة العرب. وإذا سمع أحد عبارة ”دولتين لشعبين“، فعليه أن يتصل بي، على رقم من أرقام الطوارئ إذا لزم الأمر، نهارا أو ليلا.

وليس من قبيل المصادفة أن رئيس الوزراء نتنياهو وقف هنا في الشهر الماضي ووجه نداء واضحا للرئيس عباس (انظر A/66/PV.19). واليوم أود أن أكرر ذلك النداء إلى الفلسطينيين. اجلسوا مع إسرائيل. ودعكم من شروطكم المسبقة. ابدؤوا المفاوضات الآن. وقد دعا المجتمع الدولي الفلسطينيين إلى العودة إلى المفاوضات. وقبلت إسرائيل بالمبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية لاستئناف المفاوضات فورا ودون شروط مسبقة. ونحن ننتظر أن يفعل الفلسطينيون الشيء نفسه.

يقول الفلسطينيون إن المستوطنات هي السبب الرئيسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وهي مقولة مثيرة للاهتمام، بالنظر إلى أن الصراع اشتعل لما يقرب من نصف قرن قبل ظهور مستوطنة واحدة في الضفة الغربية. وخلال

الفترة من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧، كانت الضفة الغربية جزءا من الأردن. وكانت غزة جزءا من مصر. ولم يحرك العالم العربي ساكنا لإنشاء دولة فلسطينية، وسعى إلى عزلة إسرائيل في وقت لم تكن هناك فيه مستوطنة واحدة في أي مكان من الضفة الغربية وغزة. وسيتم إيجاد حل لقضية المستوطنات خلال المفاوضات. لكن العقبة الرئيسية أمام السلام ليست المستوطنات. وهذه مجرد ذريعة للفلسطينيين لتجنب المفاوضات. والعقبة الرئيسية أمام السلام هي رفض العالم العربي الاعتراف بصلة الشعب اليهودي القديمة بأرض إسرائيل وإصرار الفلسطينيين على ما يسمى بحق العودة.

واليوم، فإن القيادة الفلسطينية تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ولكنها تصر على أن يعود شعبها إلى الدولة اليهودية. وهذا مقترح لا يمكن أن يقبل به أحد ممن يؤمنون بحق إسرائيل في الوجود، لأن المعادلة الوحيدة في علم السياسة ذات اليقين الحسابي هي أن ما يسمى بحق العودة يساوي تدمير دولة إسرائيل. وفكرة تدفق ملايين الفلسطينيين على إسرائيل مآلها الفشل لا محالة. والمجتمع الدولي والقيادة الفلسطينية يدركان ذلك، لكن الشعب الفلسطيني لا يسمعها. وهذه الفجوة بين التصورات والواقع تمثل عقبة رئيسية أمام السلام. وما يسمى بحق العودة هو أكبر عقبة أمام تحقيق السلام. وبما أن القيادة الفلسطينية ترفض إخبار الشعب الفلسطيني بالحقيقة، فإن المجتمع الدولي والأشخاص المجتمعين حول هذه الطاولة يتحملون المسؤولية عن إخبار الشعب الفلسطيني بالتنازلات الأساسية التي سيتعين عليه تقديمها.

والمسائل الكثيرة التي لا تزال عالقة لا يمكن ولن يتسنى حلها إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين. فالسلام بين إسرائيل ومصر جرى التوصل إليه من خلال المفاوضات، ولم يتم فرضه. والسلام مع الأردن جرى التوصل إليه من خلال المفاوضات، ولم يتم فرضه. والسلام بين إسرائيل والفلسطينيين يجب التوصل إليه من خلال التفاوض؛ ولا يمكن فرضه. والإجراء الفلسطيني الأحادي الجانب في الأمم المتحدة ليس طريقا نحو إقامة دولة حقيقية؛ إنه مسيرة من الحماقة. فالفلسطينيون اليوم أبعد ما يكونون عن تلبية المعايير الأساسية لقيام الدولة، بما فيها معيار السيطرة الفعلية. فرئيس السلطة الفلسطينية سلطته معدومة في قطاع غزة. وقبل أن يسافر جوا لمسافة ٩ ٠٠٠ كيلومتر إلى نيويورك سعيا للحصول على عضوية الأمم المتحدة، كان ينبغي للرئيس عباس أن يسافر برا لمسافة ٥٠ كيلومترا إلى غزة، التي لم يتمكن من زيارتها منذ عام ٢٠٠٧. وفيما يزعم القادة الفلسطينيون أن الدولة ستكون محبة للسلام، فإنهم يتكلمون عن الوحدة مع حركة حماس، المعترف بها دوليا باعتبارها منظمة إرهابية. حماس وحب السلام؟ لا يوجد تناقض أكبر من هذا.

وفي هذا الشهر، وقف زعيم حماس إسماعيل هنية، خلال رحلة لجمع الأموال للإرهاب مع حماته الإيرانيين، أمام جمهور مستمعين في طهران وقال إن ”الاستراتيجية الصحيحة لتحرير بلدنا والقدس هي المقاومة العنيفة“. وفي ظل حكم حماس، لا تزال غزة قاعدة لشن الهجمات الصاروخية المستمرة التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين، والتي يؤججها التدفق المستمر للسلاح من إيران وغيرها. ولإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها. وكما أوضح تقرير بالمر، فإن الحصار البحري هو تدبير أمني مشروع لمنع دخول السلاح بحر غزة.

وحماس تضطهد شعبها عندما لا تهاجم الإسرائيليين. وفي غزة، لا وجود للمجتمع المدني. والمعارضون السياسيون يُعذبون والنساء يجري استعبادهن والأطفال يُستخدمون لتنفيذ تفجيرات انتحارية وكدروع بشرية. والكتب الدراسية والتلفزيون يمجدان الاستشهاد ويقدمان صورة بشعة لليهود.

والتحريض ضد الإسرائيليين مستمر أيضا في الضفة الغربية، في أوساط المؤسسات الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، التي تسمي الساحات العامة بأسماء المفجرين الانتحاريين.

والمسائل العالقة بشأن مستقبل دولة فلسطينية لا يمكن تجاهلها ببساطة. فهي تدخل في صميم جهودنا لحل الصراع. ولا بد من معالجتها. وأود أن أوضح: بالنسبة لإسرائيل، فإن السؤال ليس: هل بوسعنا القبول بدولة فلسطينية أم لا؛ فنحن نستطيع. والسؤال هو كيف سيكون طابع الدولة الفلسطينية التي ستظهر إلى جوارنا وما إذا كانت ستعيش في سلام.

والإجراء الفلسطيني الأحادي الجانب في الأمم المتحدة ينتهك اتفاقات أوسلو والترتيبات المؤقتة وبروتوكول باريس وغيرها من الاتفاقات الثنائية التي تشكل الأساس لـ ٤٠ مجالا للتعاون الإسرائيلي الفلسطيني، والتي يمكن أن يضر بها جميعا الإجراء الأحادي الجانب في الأمم المتحدة. وستثير هذه المبادرة الأحادية الجانب توقعات لا يمكن تلبيتها. وهي وصفة لعدم الاستقرار، وربما، العنف. وينبغي أن تكون المسؤولية واضحة أمام أعضاء المجتمع الدولي: تصويتكم مؤيدين لها، يعني ملكيتكم لها. وسيتحمل جميع من يصوتون مؤيدين للإجراء الأحادي الجانب وللاعتراف المسؤولية عن عواقبه. وفي هذا المنعطف الحرج، فإن الأصدقاء الحقيقيين للفلسطينيين سيشجعونهم على التخلي عن وثن النزعة الأحادية الجانب وعلى العودة إلى العمل الشاق المتمثل في المفاوضات المباشرة.

وعند الكلام عن الأصدقاء، فإن العرب الكثيرين ممن يُسمون بأنصار قضية الفلسطينيين مسؤولون عن القيام بدور بناء. والدعم البناء من العالم العربي أمر حيوي لتشييد الهياكل المدنية والاقتصادية اللازمة لقيام دولة فلسطينية حقيقية ولتحقيق السلام. وبدلا من الاكتفاء بدعم توجيه الانتقادات الحادة للدولة الإسرائيلية، فإن الأنصار الحقيقيين للفلسطينيين سيساعدون على تعزيز بناء الدولة الفلسطينية. فقد قدم المانحون العرب ٢٠ في المائة فقط من الأموال الدولية للميزانية العادية للسلطة الفلسطينية في العام الماضي. وأود أن أضع هذا الأمر في نصابه الصحيح: بلغت التبرعات العربية للميزانية العادية للسلطة في العام الماضي أكثر بقليل من نصف ما أنفقه الأمير السعودي الوليد بن طلال على أحدث طائراته الشخصية الفارهة. والناس في واشنطن ولندن وباريس يعانون من الانكماش الاقتصادي، ولكنهم ما زالوا يقدمون الجانب الأكبر من الدعم للمؤسسات الفلسطينية، في حين لا تقدم الدول العربية المتخمة بدولارات النفط للفلسطينيين حتى فتات المائدة.

في التقاليد اليهودية، نتعلم أن من ينقذ نفسا واحدة فإنما ينقذ الكون بأسره. وهذا المبدأ المقدس يشكل عماد الديمقراطية الإسرائيلية. وهو يوجه سياسة حكومتنا. ولقد شهدنا انعكاسا واضحا لتلك القيم في الأسبوع الماضي. ورحبت إسرائيل بكاملها بعودة جنديها المختطف جلعاد شاليط بعدما أمضى أكثر من خمس سنوات في أسر حماس. وكانت لحظة سعادة كبيرة، ولكن تكلفتها كانت هائلة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام شخصيا، والمحيطين به. وقامت بعض البلدان الممثلة هنا اليوم بدور هام في إطلاق سراح جلعاد شاليط. وبالنسبة لنا، فإن القيمة العليا لحياة إنسان واحد بررت الإفراج عن أكثر من ١ ٠٠٠ إرهابي ومجرم ملطخين بدماء الأبرياء. تتجلى القيم المتأصلة في مثل هذه التصرفات في منطقتنا. لاحظ كثيرون أن مدونا سوريا، سوري مدسوس، كتب في تويتر يقول:

”حكوماتهم مستعدة لدفع أغلى ثمن من أجل مواطن واحد، بينما تقتلنا حكوماتنا كالأنعام، ويقول جيراننا العرب أنها شأن داخلي“.

لقد أظهرت إسرائيل مرة تلو الأخرى أنها مستعدة وقادرة على اتخاذ قرارات جريئة وشجاعة للحفاظ على الحياة، واحترام الكرامة الإنسانية والسعي لتحقيق السلام.

يجب التفاوض على السلام المستدام، ويجب رعايته، ويجب أن يستند إلى الأمن. يجب أن يترسخ في المنازل والمدارس ووسائل الإعلام من أجل تعليم التسامح والتفاهم، ومن ثم ينمو في القلوب والعقول. يجب أن يقوم على أساس جيل أصغر سنا يفهم التنازلات الضرورية من أجل السلام. يجب أن ينشأ مستقبل أكثر إشراقا لمنطقة الشرق الأوسط من الداخل، عندما نتحلى بالصراحة والأمانة بشأن التحديات التي تواجهنا، وبالعزم في تصميمنا على التصدي لها معا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم حدث في القاعة.

أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، وعضو حكومة الرئيس أوباما، سعادة السيدة سوزان رايس.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية. سوف أبدأ بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ما برحت الولايات المتحدة تعمل بنشاط مع الطرفين والمجموعة الرباعية وشركائنا الدوليين لاستئناف المفاوضات على أساس بيان المجموعة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر. يوفر البيان سبيلا واضحا وموثوقا للعودة إلى طاولة المفاوضات، وهي السبيل الوحيد لتحقيق حل الدولتين الذي ننشده جميعا.

يؤكد بيان المجموعة الرباعية من جديد رؤية الرئيس أوباما، كما وردت في تعليقاته في أيار/مايو. ووافق كل من الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو على إرسال مفاوضين إلى القدس لعقد اجتماعات تحضيرية مع مبعوثي المجموعة الرباعية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. ومن ثم، يظل تركيزنا منصبا على التمهيد لهذه الاجتماعات والاجتماعات اللاحقة التي ستفضي إلى تبادل الطرفين لمقترحات شاملة بشأن الأرض والأمن بحلول نهاية العام، على النحو المبين في الجدول الزمني للمجموعة الرباعية.

ونحث جميع أعضاء مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء على توحيد صفوفها للمساعدة في تهيئة مناخ ايجابي مفض لاستئناف المفاوضات. وفي نهاية المطاف، فإن الإسرائيليين والفلسطينيين هم من سيتعين عليهم العيش جنبا إلى جنب. إنهم وحدهم القادرين على التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المؤلمة موضع الخلاف بينهما: الحدود والأمن واللاجئون والقدس. كنا في غاية الوضوح في أننا نعتقد أن الجهود الفلسطينية الرامية إلى الحصول على مركز الدولة العضو في الأمم المتحدة لن تدفع عملية السلام قدما، إنما ستعقدها وتؤخرها وربما تعرقل احتمالات التوصل إلى تسوية تفاوضية. ولذلك، عارضنا باستمرار هذه المبادرات أحادية الجانب. وسنواصل، في الوقت نفسه، بذل كل جهد لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

إن إدارة أوباما، شأنها شأن كل إدارة أمريكية طوال عقود، لا تقبل شرعية استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. إن مصير المستوطنات القائمة شأن يجب أن يعالجه الطرفان إلى جانب قضايا الوضع النهائي الأخرى، بما في ذلك وضع القدس. ولذلك السبب، فإن الخطوات المتخذة من جانب حكومة إسرائيل للمضي قدما في أعمال تشييد جديدة كبيرة في مستوطنة غفعات هاماتوس تدعو إلى خيبة أمل شديدة.

وما فتئ الاتجار غير المشروع بالأسلحة في غزة يشكل تهديدا خطيرا للمدنيين في غزة وفي إسرائيل وفي مصر. يجب أن يوقف.

وفي ما يتعلق بحماس، نؤكد مجددا أهمية الوفاء بالالتزام بمبادئ المجموعة الرباعية وهي اللاعنف والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والاعتراف بالاتفاقات السابقة. وندعو مجددا الفلسطينيين والإسرائيليين إلى اتخاذ إجراءات بناءة لتعزيز السلام وتجنب الإجراءات التي تعقد هذه العملية أو تقوض الثقة.

تشعر الولايات المتحدة الأمريكية بسعادة بالغة أنه جرى أخيرا لم شمل جلعاد شليط، مع أسرته بعد خمس سنوات طويلة في الأسر.

أنتقل الآن إلى الأزمة في سوريا. طوال أكثر من سبعة أشهر، يخرج السوريون العاديون إلى الشوارع للمطالبة باحترام أبسط حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهم. وواجه نظام الأسد تلك الاحتجاجات السلمية بالعنف الوحشي والمتصاعد. وفقا للأمم المتحدة، تجاوز عدد القتلى ٣ ٠٠٠. ومن المؤسف أن أعمال الأسد الوحشية قوبلت مؤخرا بالصمت من هذا المجلس.

وترحب الولايات المتحدة بتجديد جهود جامعة الدول العربية الرامية إلى وقف العنف والسماح للشعب السوري بممارسة حقوقه في حرية التعبير والتجمع وتحقيق تحول سلمي إلى الديمقراطية.

بيد أننا، نشك كثيرا في أن نظام الأسد لديه أي نية في السماح للمعارضة بالاجتماع في مناخ يخلو من التخويف. وندعو مرة أخرى إلى توفير إمكانية الوصول الكامل غير المقيد من جانب مراقبين مهنيين موثوقين، بما في ذلك مراقبي حقوق الإنسان ولجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومراقبين دوليين.

وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن الاستياء الشديد للاجتياحات والغارات العنيفة في لبنان من جانب قوات الأمن السورية التي أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى.

وإذ أنتقل إلى اليمن، نرحب باعتماد مجلس الأمن يوم الجمعة القرار ٢٠١٤ (٢٠١١) الذي يتناول الحالة الخطيرة هناك. إن كل يوم يمر دون انتقال سلمي ومنظم للسلطة هو يوم آخر يجبر فيه اليمنيون على العيش في خطر وعدم استقرار. نحث مرة أخرى جميع الأطراف على وقف العنف وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وسنواصل العمل المكثف مع المجتمع الدولي لدعم تطلعات الشعب اليمني وحماية حقوق الإنسان الأساسية الواجبة له.

ويسعدنا أن حكومة لبنان أكدت مجددا أنها ستنهض بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك اتفاق لبنان مع المحكمة الخاصة للبنان. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يفي لبنان بالتزاماته بالتمويل تجاه المحكمة الخاصة خلال الأسابيع القادمة. ونبقى ملتزمين التزاما شديدا بالتنفيذ الكامل للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). تواصل الولايات المتحدة دعم الجهود الحالية للقوات المسلحة اللبنانية لبسط سيطرتها على جنوب لبنان والحفاظ على الاستقرار فيه.

وأخيرا، تهنئ الولايات المتحدة الأمريكية الشعب التونسي على ما أفادت به التقارير من نسبة مشاركة مرتفعة في انتخابات الجمعية التأسيسية يوم الأحد. يشكل هذا معلما هاما على طريق تحول الشعب التونسي من حكومة دكتاتورية إلى حكومة ديمقراطية تشكل على أساس احترام إرادة مواطنيها.

ونتطلع إلى العمل مع شعب وحكومة تونس، بما في ذلك الجمعية التأسيسية الجديدة، خلال المرحلة المقبلة من التحول التاريخي لبلدهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد ئي. أحمد، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند.

السيد أحمد (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أعرب عن خالص تعازينا لحكومة وشعب المملكة العربية السعودية في وفاة صاحب السمو الملكي، ولي عهد السعودية، الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود. وأود أيضا أن أعرب عن تضامننا مع شعب وحكومة تركيا في معالجة آثار الزلزال المدمر.

أود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط، المنطقة التي تشهد تحولات هائلة. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن التطورات في المنطقة.

من الواضح، أن قضية فلسطين أخذت منعطفا حاسما في تاريخ صراع الشرق الأوسط بعد أن قدم الرئيس محمود عباس طلبا إلى الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر من أجل الحصول على العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة.

وقال رئيس وزرائنا مانموهان سينغ في الجمعية العامة بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ – بعد يوم على تقديم الرئيس عباس الطلب – إن الهند ثابتة في دعمها لكفاح الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطين ذات السيادة والمستقلة والقابلة للبقاء والمتحدة، مع القدس الشرقية عاصمة لها، حيث تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها جنباً إلى جنب بسلام مع إسرائيل، وفقاً للقرارات ذات الصلة لهذه المنظمة، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية. وأضاف رئيس الوزراء أننا نتطلع إلى الترحيب بفلسطين بوصفها عضواً متساوي العضوية في الأمم المتحدة (انظر A/66/PV.22).

لقد اعترفت الهند في عام ١٩٧٥ بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومنحت مكتبها في نيودلهي الاعتراف الدبلوماسي الكامل في عام ١٩٨٠. وكانت الهند أول دولة غير عربية تعترف بدولة فلسطين في عام ١٩٨٨. وما فتئنا نقيم علاقات دبلوماسية مع فلسطين لأكثر من عقدين من الزمن. وجدير بالذكر كذلك أن فلسطين حظيت باعتراف أكثر من ثلثي عدد أعضاء هذه المنظمة.

ومن الواضح أن دولة فلسطين تفي بجميع المعايير المشار إليها في المادة ٤ من الميثاق للانضمام إلى هذه المنظمة. لذلك، نحن ندعم طلب فلسطين، ونأمل أن يتم انجاز هذه العملية على وجه السرعة.

وخلال حياتي السياسية الطويلة، كان لي شرف العمل الوثيق مع القادة الفلسطينيين. فقد التقيت زعيم الشعب الفلسطيني بلا منازع، الرئيس الراحل ياسر عرفات، في رام الله بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، قبل مجرد بضعة أشهر من مغادرته هذه الدنيا. وتسنى لي في ذلك الاجتماع أن أؤكد من جديد على تضامن الهند مع الشعب الفلسطيني ودعم قضيته. وهو استذكر بحرارة العلاقات الوثيقة مع قادة الهند، ولا سيما السيدة إنديرا غاندي والسيد راجيف غاندي، وأعرب عن تقديره لدعم الهند الثابت لقضية الشعب الفلسطيني. وإننا نواصل تعاملنا مع القيادة الفلسطينية بقيادة الرئيس عباس. فقد قام بزيارتَي دولة إلى الهند في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠.

إن الهند، بوصفها أكبر ديمقراطية في العالم وأكثرها تنوعاً بلا منازع، تعترف بالتطلعات الديمقراطية للشعوب كافة، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط. ونداء المجتمع الدولي من أجل تحقيق الديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية

سيكون نداء أجوف إذا استمر المأزق الحالي قائماً، وظل الفلسطينيون محرومين من تحقيق تطلعاتهم.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أيضاً أن السلام والأمن الدائمين في المنطقة لا يمكن تحقيقهما إلاّ من خلال الحوار السلمي وليس عن طريق استخدام القوة. وفي هذا السياق، نشير إلى بيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر، ونأمل في تنفيذ الجداول الزمنية الواردة في ذلك البيان.

ويظل أكبر حجر عثرة أمام المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين استمرار النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إننا ندعو إسرائيل إلى وقف الأنشطة الاستيطانية. فهذا ييسّر استئناف المفاوضات، التي ينبغي أن تعالج فيها جميع مسائل الوضع النهائي.

بيد أننا لا نستطيع أن نجعل عضوية فلسطين في الأمم المتحدة مشروطة بإبرام اتفاق للسلام. وتعتقد الهند أن ذلك يفتقر إلى سند قانوني، حتى مع تأييدنا لاستئناف المحادثات المباشرة لحل المسائل المعلقة.

إننا نرحب بالاتفاق الأخير بين إسرائيل وحماس بشأن تبادل السجناء. ونأمل أن يخفف من التوتر ويبني الثقة. ونأمل أيضاً أن يمهد الطريق أمام التخفيف المبكر والكبير من القيود المفروضة على حركة البضائع والناس إلى قطاع غزة، وبالتالي معالجة الحالة الإنسانية المتردية هناك.

والهند، من جانبها، تواصل دعمها الإنمائي للسلطة الفلسطينية. فمنذ عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠، عززنا إسهامنا السنوي في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ليصل إلى مليون دولار، بالإضافة إلى مساهمة خاصة بمبلغ آخر قدره مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة، استجابة لنداء عاجل في عام ٢٠١٠.

وخلال العامين الماضيين، أسهمت الهند أيضاً بمبلغ ١٠ ملايين دولار سنوياً كدعم للميزانية الموحدة للسلطة الفلسطينية. وإننا نعرض ١٠٠ فرصة على السلطة الفلسطينية لبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية في إطار برنامجنا للتعاون التقني والاقتصادي. وننفّذ مع شريكتينا البرازيل وجنوب أفريقيا أيضاً مشاريع مشتركة في فلسطين، مع استكمال مجمّع رياضي للتو.

وبينما الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو الأكثر خطورة في المنطقة، يتعين أن نأخذ في الاعتبار أن حل هذا الصراع بحد ذاته قد لا يؤدي إلى تحقيق السلام الشامل والدائم في المنطقة. فثمة مسائل أخرى تتعلق بالأراضي العربية التي ما زالت تحت الاحتلال وتتصف بنفس القدر من الأهمية. لذلك، من الضروري إحراز تقدم على المسارين اللبناني والسوري من عملية السلام في الشرق الأوسط، بغية تحقيق السلام الشامل والدائم في المنطقة.

وتؤكد التطورات التي تحصل في منطقة الشرق الأوسط منذ شباط/فبراير من هذا العام على الحاجة إلى إعادة تنشيط السعي لتحقيق السلام الشامل، بينما تضطلع البلدان في المنطقة بعمليات سياسية شاملة، وتنفّذ الإصلاحات للوفاء بالتطلعات المشروعة لشعوبها. ومن المهم أن تتم معالجة المظالم التي تتعرض لها الشعوب عن طريق الحوار والمفاوضات بدلاً من اللجوء إلى الأسلحة.

وتقع على عاتق جميع البلدان المسؤولية عن تهيئة الظروف التي تمكّن شعوبها من أن تقرر مساراتها الإنمائية بحريّة. هذا هو جوهر الديمقراطية والحريات الإنسانية الأساسية. وينبغي عدم اتخاذ أي إجراء من الخارج يؤدي إلى تفاقم المشاكل ويفسح المجال لظهور التطرف. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مستعداً لمساعدة البلدان في ما تبذله من جهود مع احترام سيادة جميع البلدان واستقلالها وسلامة أراضيها. وكما قال رئيس وزرائنا في الجمعية العامة بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر، لا يمكن إعادة ترتيب المجتمعات

بعمل من الخارج عن طريق القوة العسكرية. فاحترام سيادة القانون داخل البلدان يتساوى أهمية مع احترام سيادة القانون في الشؤون الدولية.

والهند، إذ تسترشد بهذه المبادئ، على استعداد لتأدية دورها في مساعينا الجماعية لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب ألمانيا عن تعازيها للشعب التركي بالخسائر في الأرواح الناجمة عن الزلزال الذي وقع يوم الأحد، وللمملكة العربية السعودية بوفاة صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام، لين باسكو، على إحاطته الإعلامية.

واسمحوا لي أن أذكر أيضاً أن ألمانيا تؤيد بوضوح البيان الذي سيدلَى به فيما بعد باسم الاتحاد الأوروبي.

بعد فترة طويلة من الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط، هناك ما يدعو إلى الأمل في أن تؤدي الاجتماعات التحضيرية التي ستعقدها المجموعة الرباعية مع الأطراف في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى الخروج من حالة الجمود. وكما حددت المجموعة الرباعية، تتمثّل الخطوة الأولى في الاتفاق على جدول الأعمال وأسلوب الشروع في المفاوضات. بعد ذلك، سيتعين على الأطراف أن تتخذ الخطوة التالية، وأن تتقدم باقتراحات شاملة بشأن الأراضي والأمن.

وكما ذكرت المجموعة الرباعية أيضاً في بيانها، فإن الاجتماعات بحد ذاتها ستؤدي إلى الثقة المطلوبة لنجاح المفاوضات. والثقة أساسية للعودة إلى طاولة المفاوضات.

وفي هذا الصدد، نشعر بمنتهى القلق إزاء الخطوات الإسرائيلية الأخيرة التي تقضي بتوسيع النشاط الاستيطاني.

إن القرار بالمضي قدماً بعملية التخطيط لبناء آلاف الوحدات السكنية الفردية في مستوطنة غيلو غفعات هاماتوس والتخطيط لإضفاء طابع الشرعية على البؤر الاستيطانية غير الشرعية في إطار القوانين الإسرائيلية إنما يقوض الثقة اللازمة للمفاوضات. وهي لا تنسجم مع التزامات خارطة الطريق وتتعارض مع الجهود الحالية التي تبذلها المجموعة الرباعية.

لقد طلبنا من حكومة إسرائيل إزالة أي شكوك حول اهتمامها في المفاوضات السورية. وينبغي أيضاً أن تؤخذ في الحسبان أهمية الثقة لدى النظر في الطلب الفلسطيني من أجل الحصول على عضوية الأمم المتحدة. وإننا نعي المسؤولية المنوطة بنا في اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد.

أود أن أكون واضحاً جداً بشأن هذه النقطة، إن ألمانيا تؤيد إقامة دولة فلسطينية. وفي الواقع أن هذه الدولة ستصبح عضواً في الأمم المتحدة. ولكن من مسؤوليتنا أيضاً في المجلس أن نعطي فرصة للجهود الحالية التي تقوم بها المجموعة الرباعية لكي تؤتي أوكلها. وما من بديل سليم لاستئناف المفاوضات. إن حل الدولتين لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اتفاق سلام يتم بين الطرفين. ونريد أن نرى دولة إسرائيل ودولة دولة لفلسطين ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية ومترابطة جغرافياً وقادرة على البقاء وتعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

وتسلم ألمانيا بالتقدم الكبير الذي أحرزته السلطات الفلسطينية في بناء مؤسسات دولة فلسطين المستقبلية. وقد ورد بالفعل في تقارير البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة أن السلطة الفلسطينية قد تخطت العتبة نحو بلوغ مقومات دولة فعالة في القطاعات الرئيسية. ونشيد بالسلطة الفلسطينية على تحليها بهذه القدرة. والآن لا بد

للعملية السياسية من أن تلحق بركب التقدم الذي تحقق في بناء الدولة على أرض الواقع.

لقد شعرت ألمانيا بالارتياح لإطلاق سراح الرقيب أول جلعاد شاليط. ونأمل من عملية إطلاق السراح هذه وتبادل المساجين سوف أن يوفرا زخماً جديداً لعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه قد حان الوقت لتنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) تنفيذاً كاملاً، وهو قرار يدعو إلى فتح المعابر دون قيد أو شرط أمام السلع والأفراد إلى غزة ومنها، حيث سيحول ذلك دون الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر.

أود أن أنتقل بإيجاز إلى مسألة لبنان. نشعر بحزن كبير إذ سمعنا أن القاضي أنطونيو كاسيزي الرئيس الأول للمحكمة الخاصة بلبنان، قد توفي يوم الجمعة الماضي. إن فقدان عالم بارز سوف يؤثر من دون شك بجميع الذين يسعون إلى المساءلة والعدالة. وفي هذا السياق، نود أن نذكر بالبيان الذي أدلى به دولة السيد نجيب ميقاتي رئيس وزراء لبنان، أمام المجلس، عندما كرر التزام لبنان بجميع التزاماته الدولية، بمن فيها تلك المتعلقة بالمحكمة الخاصة بلبنان.

في وقت مبكر من عام ٢٠١٠، وقف أبناء تونس بشجاعة في وجه نظام استبدادي قمعهم لعقود. وبعد تسعة شهور جرت انتخابات حرة في تونس للمرة الأولى منذ أن نالت استقلالها. ومن الجدير بالذكر أن تسعين في المائة من الذين سجلوا للانتخابات قاموا بالتصويت. وهذا رقم يبعث على الإعجاب. فإجراء انتخابات سلمية وحرة ونزيهة يوفر نموذجاً يُحتذى به في البلدان التي بدأ الربيع العربي فيها يوفر تشجيعا هائلا للناس بحيث أصبح بوسعهم الخروج إلى الشوارع سعياً لعيش حياة أفضل، حياة تسودها الحرية والكرامة. وستواصل ألمانيا دعم تونس بهمة من خلال شراكتها في التحويل.

أود أن أنتقل الآن إلى مسألة سوريا. بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر صوت عضوان دائمان في المجلس ضد مشروع قرار بشأن الحالة في سوريا يدين انتهاكات حقوق الإنسان، ويطالب بإنهاء العنف، ويدعو إلى عملية سياسية شاملة تقودها سوريا. وأن الأيام التي مرت منذ ذلك التصويت أثبتت فشل الاستراتيجية التي يتبناها البعض لإعطاء النظام السوري مزيداً من الوقت. وأن الذين أخروا تصرف المجلس إزاء الحالة لم تسفر جهودهم الثنائية عن نتيجة. وعلى النقيض من ذلك، فقد زادت الحالة تدهوراً. وفي بيان صدر في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر أعربت فيه مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي عن خيبة أملها إزاء تقاعس المجلس. وذكرَّت أعضاء المجتمع الدولي باتخاذ إجراء وقائي بطريقة جماعية وحاسمة قبل أن يؤدي استمرار القمع الوحشي وأعمال القتل بالبلاد إلى حرب أهلية شاملة.

إن الوقوف موقف المتفرج غير المبالي ليس خياراً. لا نزال نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يبعث برسالة قوية في شكل قرار. ومهما يكن من أمر، لن نقبل أي نهج متساوي البعد يوحي بأن المعارضة يمكن أن تكون مسؤولة عن العنف على قدم المساواة مع الحكومة. والشعب السوري وحده هو الذي يقرر مستقبل بلاده، ولذلك نرحب بسائر الجهود الذي تقوم بها المعارضة السورية لوضع برنامج سياسي سلمي. وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن إنشاء المجلس الوطني السوري يمثل خطوة إيجابية إلى الأمام.

نرحب أيضاً بالجهود التي تقوم بها جامعة الدول العربية لحمل دمشق على الدخول في حوار مجدٍ مع المعارضة. وقد وضعت الجامعة العربية جدولاً زمنياً واضحاً لهذا الحوار. بيد أنه من الواضح أن ذلك الحوار يجب أن يشمل كل المعارضة، ولا يمكن أن يكون هناك حوار مجدٍ ما دامت أعمال قمع وقتل المتظاهرين مستمرة.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): لقد أحزن الصين حزناً عميقاً الخسارة الكبيرة التي عانت منها تركيا وتمثلت في فقدان الأرواح البشرية وإلحاق خسائر في الممتلكات خلال الزلزال الذي ضرب المنطقة الشرقية فيها. وقد قام بالفعل رئيس وزرائنا، السيد وين جيابو بالإعراب عن مشاعر العزاء إلى رئيس وزراء تركيا، والصين على استعداد لمد يد المساعدة.

أود أن أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية. لقد استمعت أيضاً باهتمام شديد إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا فلسطين وإسرائيل.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط تمر حالياً بمأزق، الأمر الذي يشكل مصدر قلق كبير للصين. ونأمل من جميع الأطراف المعنية أن تتحلى بالإرادة السياسية، وأن تتصرف على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق، من أجل تسوية المنازعات بين فلسطين وإسرائيل بالوسائل السياسية والدبلوماسية، ليتسنى للبلدين التعايش في سلام.

إن قضية المستوطنات الإسرائيلية هي السبب الرئيسي في المأزق الحالي الحاصل في محادثات السلام. وهي أيضاً عقبة رئيسية في استئناف المحادثات. وتأسف الصين أسفا عميقاً لقرار إسرائيل الأخير بشأن إقامة مستوطنات جديدة في القدس الشرقية، وهو قرار نعارضه. ونحث إسرائيل على إنهاء ذلك المشروع والتعاون بهمة مع جهود السلام الدولية، وتهيئة الظروف المواتية لبناء الثقة بين الجانبين وكسر طوق الجمود الحالي.

ترحب الصين بالاتفاق الأخير بين الجانبين على تبادل السجناء، ونقدر جهود الوساطة التي تقوم بها البلدان في ذلك الصدد، بمن فيها مصر وألمانيا. وتأمل الصين من الجانبين أن يغتنما هذه الفرصة لمواصلة القيام بخطوات بناءة لتخفيف حدة التوترات وتضييق هوة الخلافات لاستئناف محادثات السلام.

إن الجهود الرامية إلى حل مشكلة الشرق الأوسط تتطلب دعماً قوياً ومساعدة من لدن المجتمع الدولي. وترحب الصين بجميع الجهود الرامية إلى تضييق الخلافات وتعزيز استئناف الحوار والمفاوضات، وتؤيد تلك الجهود.

في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، سوف تجري المجموعة الرباعية محادثات مع فلسطين وإسرائيل بصورة منفصلة بشأن استئناف المحادثات المباشرة. ونأمل من جميع الأطراف المعنية أن تعمل معاً من أجل استئناف المحادثات في وقت مبكر وبلوغ نتائجها المضمونية. وتؤيد الصين قيام المجلس بدور أكبر في ما يتعلق بقضية الشرق الأوسط.

وكانت الصين من أوائل الدول التي اعترفت بدولة بفلسطين. وما فتئنا نؤيد قضية فلسطين العادلة بشأن إنشاء دولة مستقلة. ونؤيد رؤية الحل القائم على دولتين الذي يتحقق من خلال مفاوضات سياسية وإقامة دولة فلسطين الكاملة السيادة والمستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لها. وتؤيد الصين عضوية فلسطين في الأمم المتحدة.

ومن أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، يجب أن يكون هناك تقدم على جميع مسارات عملية السلام، بما في ذلك المحادثات بين لبنان وإسرائيل وبين إسرائيل وسوريا. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تهيئ الظروف المؤاتية للمفاوضات الدبلوماسية بغية إنهاء المواجهات والتوترات التي عانت منها هذه المنطقة لفترة طال أمدها.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن

التعاطف والتضامن مع شعب وحكومة تركيا للخسائر المأساوية في الأرواح التي سببها الزلزال الذي ضرب شرق تركيا، وللمملكة العربية السعودية لوفاة الأمير سلطان بن عبد العزيز.

وأشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على بيانيهما.

ولا يحدث كثيرا في هذه الإحاطات الإعلامية الدورية أن نرحب بتطورات إيجابية بشأن المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية. وعليه، أود أن أبدأ بالترحيب بتبادل الأسرى وبالطريقة المنظمة التي مكنت من تنفيذ الاتفاق بهذا الشأن. ويحدونا الأمل أن هذا التطور الإيجابي يمكن أن يقود إلى المزيد من التعاون، ولا سيما فيما يتعلق بالحالة في غزة. فرفع الحصار بالكامل بدون المساس بالشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل أمر حيوي للسماح بعودة الحياة الطبيعية وإعادة الإعمار.

وترى البرازيل أن الوقت قد حان لفلسطين لكي تمثل تمثيلا كاملا في الأمم المتحدة. ونأمل أن يتمكن المجلس من اتخاذ قرار في القريب العاجل بشأن الطلب الفلسطيني. إن الدلالة القاطعة على أن فلسطين دولة محبة للسلام هي تحديدا قرار اللجوء إلى القانون الدولي والأمم المتحدة من أجل نيل الحق المشروع في تقرير المصير. والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في السيادة وتقرير المصير يعزز احتمالات تحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين.

وإذ تؤيد البرازيل التطلعات الفلسطينية، فإنها لا تزال مقتنعة بأن عملية تفاوضية تأخذ الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل بعين الاعتبار الواجب هي السبيل إلى تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

بيد أن المفاوضات يجب أن تكون مجدية ومتسمة بالحد الأدنى من التوازن. والاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية وقبولها في الأمم المتحدة كدولة كاملة العضوية يساعد على الحد من التفاوت الذي تتصف به العلاقات بين الطرفين. ولا يمكن التوصل إلى اتفاق مستدام ما دام أحد الطرفين أضعف مما ينبغي ويجري تقويضه باستمرار من خلال إجراءات الطرف الآخر على أرض الواقع.

وفي هذا الصدد، فإن الإعلان عن مستوطنات جديدة في القدس الشرقية المحتلة لا يشكل مخالفة للقانون الدولي فحسب، بل إنه يلحق الضرر أيضا بآفاق استئناف المفاوضات. إن إعلانها بعد أيام قليلة من دعوة المجموعة الرباعية إلى استئناف المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن والالتزامات بموجب خريطة الطريق، يضعف آمالنا ويناقض استعداد إسرائيل المعلن للتفاوض على سلام قابل للاستمرار.

إن استمرار الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يدمر إمكانية تنفيذ الحل القائم على دولتين. ومن غير المعقول أن يتوقع من الفلسطينيين الاستمرار في التفاوض بينما يستمر تغيير الحقائق على الأرض على نطاق واسع، ويخشى البعض أن يكون تغييرا لا رجعة فيه. ويثير هذا الأمر قلقا خاصا في القدس الشرقية وفي المستوطنات الصغيرة والمتوسطة في عمق الضفة الغربية. ولذلك، وفي ظل الظروف الحالية، هناك حاجة لالتزام سياسي قوي إذا كان لعملية السلام أن تتقدم. وهذا يتضمن وضع حد للأنشطة الاستيطانية وعكس مسارها.

ويجب على المجموعة الرباعية أن تقنع الطرفين بالحاجة إلى الامتثال للخطوات والأطر الزمنية المحددة في بيان المجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر. ونظرا للعلاقة التي تراها بلدان عديدة بين المداولات في المجلس بشأن طلب العضوية لفلسطين وجهود المجموعة الرباعية لاستئناف

مفاوضات السلام، من المهم أن يحاط المجلس علما من جانب المجموعة الرباعية بالتقدم المحرز أو بعدم إحراز أي تقدم.

وكما قال وزير خارجية البرازيل أنطونيو باتريوتا في مناقشتنا بشأن الدبلوماسية الوقائية، التي جرت في أيلول/سبتمبر: ”وحري بمجلس الأمن أن يوجد حلولا يمكن أن تحل التحديات التي تفرضها حالات أزمة معينة وأن تعزز، في الوقت نفسه النظام المتعدد الأطراف ذاته“ (انظر S/PV.6621، ص ٢٦).

إن موجة التغيير التي اجتاحت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تثير إحساسا أقوى بإلحاح التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني إلى دولة خاصة به. وفي هذه المسألة الملحة – التي ربما تكون الأهم بالنسبة للسلم والأمن الدوليين حاليا – يجب على هذا المجلس أيضا أن يقف على الجانب الصحيح للتاريخ.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تعازينا لتركيا فيما يتعلق بالزلزال المدمر الذي ضرب البلد وأزهق أرواحا بشرية.

إننا ممتنون للسيد باسكو على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات في الشرق الأوسط. ونحن نتشاطر شواغله بشأن الطريق المسدود أمام عملية التسوية في الشرق الأوسط.

واليوم، يمثل استئناف المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية المباشرة إحدى أكثر المهام إلحاحا. ومن المحزن أن الطرفين لم يحققا حتى الآن تقدما نحو تهيئة جو من الثقة المتبادلة، التي تمثل شرطا هاما للحوار الجاد والمثمر.

وفي الوقت ذاته، لا بد للمرء أن يجد تشجيعا في كون أنه بالرغم من التوقعات المتشائمة، لم يشهد شهر أيلول/سبتمبر الماضي أي اضطرابات خطيرة. وزيادة على ذلك، كثف وسطاء المجموعة الرباعية في الشرق الأوسط عملهم، وتجري في إطاره جهود دؤوبة لتضييق فجوة الخلافات بين الطرفين. ونود أن نسلط الضوء على بيان المجموعة الرباعية الصادر في نيويورك، في ٢٣ أيلول/سبتمبر، الذي كرر التأكيد على أهمية وحرمة الأساس القانوني الدولي للتسوية في الشرق الأوسط برمته، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن المعروفة، ومبادئ مدريد – بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام – وخريطة الطريق والاتفاقات المعقودة سابقا بين الطرفين.

بيد أن السلطات في إسرائيل، وفي انتهاك لقواعد ومبادئ القانون الدولي وتجاهل لرأي أعضاء المجموعة الرباعية، تواصل الترخيص للمزيد والمزيد من الوحدات السكنية في الأراضي المحتلة. ويثير قلقنا بشكل خاص أن تلك القرارات تتخذ في فترة حرجة بالنسبة لمستقبل عملية السلام. ونعتقد أن الأنشطة الاستيطانية هي العقبة الرئيسية للحل القائم على دولتين. فهي تقوض الجهود المضنية للمجتمع الدولي من أجل إعادة إطلاق الحوار وتبدد الآمال القائمة.

والآن أكثر من أي وقت مضى، يتعين على الطرفين اتخاذ خطوات تقرب بينهما، وليس خطوات أحادية تغير الحالة على الأرض وتمس بأسس التسوية النهائية. ويجب على إسرائيل أن تعيد تقييم خططها للبناء في القدس الشرقية وأن تتوقف عن هدم المباني الفلسطينية.

وعلى الرغم من الحالة المثيرة للقلق في المجال الفلسطيني – الإسرائيلي، فإن روسيا، بوصفها عضوا في المجموعة الرباعية، مستعدة مع شركائها لاغتنام أي فرصة من أجل التقدم نحو السلام في المنطقة. إننا نتوقع أن تساعد اتصالات المجموعة الرباعية المقررة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر على انطلاق المحادثات مرة أخرى.

وفيما يتعلق بطلب فلسطين الرسمي لعضوية الأمم المتحدة، نرى أنه طلب منطقي ومشروع. لقد اعترفنا بالدولة الفلسطينية في فترة مبكرة تعود إلى عام ١٩٨٨،

ونحن مستعدون لدعم طلب فلسطين مرة أخرى. إننا نؤمن بأن دولتهم تلبي جميع المعايير الواردة في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأعضاء المستقبليين في المنظمة الدولية.

ونحن نرى أن طلب فلسطين للعضوية لا يتناقض بأي شكل من الأشكال مع عملية السلام أو يضعف من آفاقهما. بل العكس تماما هو الصحيح؛ من حيث كونها خطوة مكملة. ومن المهم أن قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية قد أعلنت بصورة قاطعة مرارا وتكرارا أنها مستعدة لمواصلة السعي إلى سبل لاستئناف المفاوضات.

إننا نشعر بأنه على الرغم من الدعوات بشأن الحالة المزرية للعلاقات بين الطرفين منذ شهر أيلول/سبتمبر، كانت هناك بعض النقاط الإيجابية. ويتجلى ذلك من مبادلة الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط بما يزيد على ألف أسير فلسطيني. وذلك كان بادرة إنسانية هامة من بوادر حسن النية التي تساهم في تحسين الحالة الكلية في المنطقة وتهيئة مناخ ملائم للعلاقة الفلسطينية – الإسرائيلية. وقد أيد الاتحاد الروسي جهود الوساطة في هذا المجال، بما في ذلك أثناء اتصالاتنا مع قيادة حماس.

تلك الترتيبات تعطينا كل الأسباب المطلوبة لكي نتوقع أن يتمكن الطرفان من المضي قدما صوب معالجة المسائل الحساسة الأخرى أيضا، وفي المقام الأول تحسين الحالة الإنسانية في قطاع غزة. ونتشاطر رأي المنادين برفع جميع القيود على حرية نقل البضائع من والى القطاع، لا سيما بالنسبة إلى مواد البناء.

وتظل المصالحة فيما بين الفلسطينيين أمرا حتميا. وينبغي لقادة جميع القوى الفلسطينية، وبخاصة فتح وحماس، أن يكثفوا جهودهم لتوحيد الصف الفلسطيني. وندعو أيضا إلى تحقيق التقدم على المسارات الأخرى للتسوية في الشرق الأوسط، بما فيها المساران السوري واللبناني. فبدون تحقيق التقدم على تلك المسارات لن يتسنى التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة وعادلة في الشرق الأوسط.

وفيما يتصل بالحالة في سوريا، التي تطرق إليها بعض الزملاء، تمكن مجلس الأمن من توجيه نداء إيجابي وسيظل في مقدوره أن يفعل ذلك، مثلما فعل قبل وقت قصير بالنسبة إلى اليمن. وإن مشروع القرار الروسي – الصيني بشأن الحالة في سوريا، الذي يرمي إلى التسوية وليس إلى الحض على الصراع، ما زال مطروحا على أعضاء المجلس. ومن الواضح أن استراتيجية أعضاء معينين في المجتمع الدولي فيما يتصل بسوريا، المؤلفة من توجيه التهديدات وممارسة الضغوط التي تزيد الحالة سوءا في البلد عن طريق الجزاءات، لن تفلح. وقد تشجعنا بالمبادرات الأخيرة والخطوات المقترحة من جامعة الدول العربية فيما يتصل بالجمهورية العربية السورية.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن تعازي حكومتي لتركيا بمناسبة الزلزال الذي وقع يوم أمس وضرب مدينة فان التركية. ونعرب عن تعاطفنا مع الضحايا وأسرهم. وحكومتي تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة حكومة تركيا بأي طريقة كانت.

وأود أيضا أن أعرب عن مواساة حكومتي المخلصة للمملكة العربية السعودية وشعبها بمناسبة وفاة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود.

هذه لحظة حافلة بفرص ميمونة لشعوب الشرق الأوسط حتى تبني مجتمعات أكثر انفتاحا وحرية ورخاء. وقد أدلى التونسيون يوم أمس بأصواتهم في أول انتخابات ديمقراطية على الإطلاق لانتخاب جمعية تتولى وضع مسودة دستور جديد للبلد. وفي الوقت ذاته، أعلنت السلطات الليبية الجديدة التحرر من ٤٢ سنة من دكتاتورية لا تعرف الرحمة. وبالنسبة إلى تونس وليبيا، ومصر أيضا، سيكون طريق المضي

قدما حافلا بالمصاعب، لكن التغيير الجاري في تلك البلدان، وكذلك في المنطقة بصورة أعم، يبين أن المطالب بالحرية السياسية والاقتصادية ستنتشر انتشارا أوسع ومن الداخل، لا لأن الأمم الغربية تنادي بها وإنما لأنها تشكل المطامح الطبيعية للناس في كل مكان. ونحن سنواصل العمل ضمن شراكتنا مع المنخرطين في رسم مستقبل جديد لبلدانهم.

إن شجاعة وعزيمة الشعب التونسي والشعب الليبي والشعب المصري والتغيرات الجارية في أممها تشكل في الوقت ذاته إلهاما لسائر شعوب المنطقة وإنذارا للدكتاتوريات التي تواصل قمعها الوحشي للمطامح المشروعة لشعوبها. وإن درس الشهور التسعة الأخيرة هو أن النظم التي تستخدم العنف لقمع شعوبها بدلا من الاستجابة لمطالبهم المشروعة لن تبقى على قيد الحياة. لذلك فإننا نشعر بخيبة أمل عميقة من عجز مجلس الأمن في وقت سابق من هذا الشهر، بسبب استخدام عضوين فيه لحق النقض، عن توبيخ النظام السوري، الذي يواصل قتل وترهيب وتعذيب أبناء شعبه بنفس الوتيرة التي دأب عليها في الأشهر السبعة الأخيرة.

لا توجد أي علامة على الإصلاحات التي طالما وعد بها الأسد، ولا على أي شعور بالندم على التكتيكات التي يستخدمها النظام، التي قد تعتبر جرائم ضد الإنسانية. وإنها لحالة تبعث على القلق عندما تتمكن القيادة في إيران، النظام الذي سحق بنفسه حقوق الشعب، من التعبير عن شعور بالإدانة أشد مما تمكن المجلس من إبدائه. ولقد آن أوان قيام أعضاء مجلس الأمن بتحمل مسؤولياتهم واتخاذ الإجراءات الجماعية القوية المطلوبة إذا ما كنا نريد رؤية أي قدر من الأمل بردع النظام السوري عن مسار العنف الذي ينتهجه.

وبالمقابل، يسرنا الاعتماد الإجماعي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر للقرار ٢٠١٤ (٢٠١١) بشأن اليمن. والآن يجب على الرئيس صالح أن يستجيب لنداءات المجلس والمجتمع الدولي الأوسع. ويجب عليه أن يوقف إراقة الدماء وانتهاكات حقوق الإنسان وأن يوقّع على الفور على مبادرة مجلس التعاون الخليجي التي ستحرك عملية نقل السلطة.

إن التغيرات المتتالية في كل أنحاء الشرق الأوسط تسلط الأضواء على المطامح غير الموفى بها للشعب الفلسطيني. إن الفلسطينيين لا بد من أن يحققوا هدفهم في إقامة دولة فلسطين المستقلة المتمتعة بمقومات البقاء، شأنهم تماما شأن الآخرين في المنطقة الذين يطالبون بحقوقهم المشروعة، ويحققونها في بعض الحالات. وفي هذه المرحلة الحاسمة الأهمية والحساسة بالنسبة إلى المنطقة وإلى عملية السلام في الشرق الأوسط، أصبح من الملح والأساسي تحقيق التقدم في كفالة قيام دولة فلسطين الديمقراطية المسالمة التي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

وإذ أتكلم بالنيابة عن المملكة المتحدة، وكصديق للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، أود أن أؤكد على ثلاث نقاط. أولا، بيان ٢٣ أيلول/سبتمبر للمجموعة الرباعية وضع إطارا زمنيا لمفاوضات يتعين اختتامها في غضون الـ ١٢ شهرا المقبلة على أساس معايير معروفة جيدا – وجود دولتين، استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧، مع مقايضة الأراضي بالاتفاق المتبادل؛ ووضع ترتيبات أمنية تحمي السيادة الفلسطينية وتعطي ضمانات كافية لإسرائيل؛ والقدس تكون عاصمة للدولتين؛ وحل عادل ومقسط ومتفق عليه لمسألة اللاجئين. ولقد آن أوان التزام الطرفين كليهما بالمفاوضات المباشرة ضمن إطار العمل هذا، وتقديمهما التنازلات الجسورة المطلوبة لبلوغ الهدف الذي نتوق إليه جميعا. وإننا نؤيد تماما جهود مبعوثي المجموعة الرباعية لبدء المفاوضات من جديد، بما في ذلك عن طريق الاجتماعات الهامة التي سيعقدونها مع الطرفين في القدس في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

ثانيا، الأنشطة الاستيطانية يجب أن تتوقف. وإننا ندين القرار الإسرائيلي الأخير بتوسيع أعمال البناء في مستوطنتي موردوت غيلو وجفعات هاماتوس. فأعمال البناء تلك، إذا نفذت، ستضعضع أكثر إمكانية تمتع الدولة الفلسطينية المقبلة بمقومات البقاء. وإن أعمال البناء المقترحة في جفعات هاماتوس ستقطع التواصل الجغرافي بين القدس الشرقية وبيت لحم.

وتشكل أنشطة البناء الاستيطانية، بما فيها في القدس الشرقية، عقبة في طريق السلام وتضيّق من مجال المفاوضات المجدية الخاصة بمسائل الوضع النهائي، بما في ذلك وضع القدس. إنها تقوض الثقة وهي غير قانونية بموجب القانون الدولي. ويجب أن تتوقف. وينبغي للحكومة الإسرائيلية أن تتخلى عن خططها لأعمال البناء، ولقد آن الأوان لأن تكف الحكومة الإسرائيلية عن الكلام المحض عن استعدادها لاستئناف المفاوضات، ولأن تتخذ، بدلا من ذلك، الإجراءات اللازمة لتوليد الثقة التي تمهد لإجراء مفاوضات مجدية.

ثالثا، نرحب بالإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. إن أسره الذي طال كثيرا وحرمان الصليب الأحمر من الوصول إليه لم يكن لهما أي مبرر. ويجب الآن وضع حد نهائي دائم للعنف المنطلق من غزة. ويجب أن يجري أيضا تخفيف القيود على نقل البضائع وتنقل الأفراد من وإلى غزة. إن الوضع القائم لا يولد إلا النقمة والتطرف والعنف. وإن تحسين اقتصاد غزة جوهري للناس في غزة ويخدم في الوقت ذاته المصالح الأمنية الطويلة الأمد لإسرائيل.

لم يبق وقت يمكن تبديده لتحقيق التقدم صوب السلام. ويبرهن التاريخ على أن النتيجة المرجحة أكثر، بدون السلام، هي الانتكاس إلى العنف. ويجب على قادة الجانبين أن يتحلوا بروح الزعامة المطلوبة لضمان تحقيق النتيجة التي يتوق إليها الشعبان كلاهما.

السيد أراؤد (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أعرب عن تعازينا لجمهورية تركيا بالخسائر المترتبة على الزلزال الذي ضربها قبل وقت قصير. ونتقدم بمواساتنا أيضا للمملكة العربية السعودية بوفاة ولي العهد، سلطان بن عبد العزيز آل سعود.

أشكر السيد لن باسكو على بيانه وأود أن أتقدم بالنقاط التالية. أولا وقبل كل شيء، أعربت فرنسا هنا، قبل ثلاثة أشهر، عن الرغبة في أن تترجم المطامح المشروعة التي تعرب عنها شعوب المنطقة في الحرية والديمقراطية على أرض الواقع بسرعة وبطريقة سلمية. واليوم تواجه مصر وتونس وليبيا التحديات الكثيرة التي ينطوي عليها بناء الديمقراطية في وئام مدني مع احترام التعددية، وإن فرنسا ستواصل تقديم كل ما يمكنها من الدعم لتلك الدول. ويسرنا أن التونسيين قد هبوا إلى مراكز الاقتراع بأعداد مهولة يوم أمس للتصويت على المستقبل السياسي لبلدهم.

كما ينفتح فصل جديد لليبيا. وندعو المجلس الوطني الانتقالي إلى استمرار العمل من أجل أن تكون ليبيا ديمقراطية ومتعددة في سياق احترام سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب واحترام الحريات الأساسية.

ونأمل أن تبدأ قريباً عملية انتقال سياسي سلمي في اليمن. لقد أوفى المجلس بمسؤولياته يوم الجمعة الماضي حين دعا الرئيس صالح إلى القيام بعملية نقل سلمية للسلطة على أساس مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (انظر القرار ٢٠١٤ (٢٠١١)).

وفي سوريا لا يزال القادة الذي فقدوا كل شرعية يتشبثون بالسلطة زاجّين ببلدهم في دوامة من العنف. لقد نعى الشعب السوري حتى الآن أكثر من ٣ آلاف من

ضحاياه. وشُرد عشرات الآلاف من المتظاهرين المسالمين من أسرهم، واحتجزوا سراً، وتعرضوا للتعذيب. سوف يمثل المسؤولون عن هذا العنف أمام القضاء بسبب ما ارتكبوه. يجب أن ينتهي القمع حتى يتسنى للسوريين الانخراط في عملية الانتقال السلمي التي ينشدها الشعب السوري. ذلك هو الطريق الوحيد لإعادة الاستقرار إلى سوريا والمحافظة على الاستقرار في المنطقة، التي يتهددها التدخل السوري في لبنان، وتدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة، ومحاولات النظام السوري استغلال المطالب الفلسطينية.

سيتعين على أعضاء المجلس الذين عارضوا مشروع قرار المجلس أو صوتوا ضده أن يوضحوا أمام التاريخ والرأي العام السوري والدولي والمحلي ما يقدمون بالتحديد لوضع حد لحمام الدم. لم يعد الوقت وقت الكلام، والنظام السوري لا يستمع إليه على أي حال. يجب أن نتصرف. إن اختيار جعل مجلس الأمن في حالة شلل هو بمثابة دعم لنظام الأسد والوقوف إلى جانبه. والشعب السوري يفهم ذلك.

في هذا السياق المتقلب، يجب على الأطراف أن تبدي أقصى قدر من ضبط النفس فيما يتعلق بلبنان، وأن تواصل التعاون في إطار اللجنة الثلاثية من أجل منع وقوع أي حوادث مؤسفة على طول الخط الأخضر. ونجدد مناشدتنا للحكومة اللبنانية الوفاء بجميع واجباتها الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بالمحكمة الخاصة والقرار ١٧١٧ (٢٠٠٦).

إن كل مطلب من مطالب الشعب الفلسطيني له من الشرعية مثل ما للمطالب التي تم الإعراب عنها في مختلف أنحاء المنطقة. فمن المشروع والطبيعي أن يطالب الشعب الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية، في وقت يتمتع فيه الحل القائم على وجود دولتين وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بإجماع المجتمع الدولي. في ذلك السياق قدم الرئيس عباس في ٢٣ أيلول/سبتمبر طلب انضمام فلسطين لتكون عضواً تام العضوية في الأمم المتحدة. لن أخوض كثيراً في نظرنا في ذلك الطلب، الذي يخضع للدراسة من قبل لجنة قبول الأعضاء الجدد، وسيجري قريباً رفع تقرير عنه إلى مجلس الأمن.

بيد أن الجميع يعلمون أن طريق الانضمام إلى الأمم المتحدة محفوف بالمعوقات. ذلك هو السبب الذي جعل رئيس الجمهورية الفرنسية يقترح مرحلة فورية يمكن أن تحقق تقدماً ملموساً للفلسطينيين، وذلك برفع مركز فلسطين في الأمم المتحدة إلى مركز الدولة المراقبة. ذلك هو أفضل طريقة متاحة في الوقت الراهن للخروج من المأزق.

تتطلب الاستجابة الملموسة للمطالب الفلسطينية تهيئة الظروف السياسية التي تمكّن من إقامة الدولة الفلسطينية. ذلك ما يجب أن نعمل من أجله باعتباره أولوية. ولأجل تلك الغاية، دعا رئيس الجمهورية الفرنسية إلى تغيير في المنهج، على أساس اقتناعه بعدم نجاعة التحايل على المحافل المتعددة الأطراف مثل مجلس الأمن أو تجنب دعم الشركاء الإقليميين والأوروبيين، ضمن أساليب أخرى. يجب أيضاً أن نشدد على وجود إطار عمل ذي مصداقية، مثل المعايير التي حددها الأوروبيون هنا في شباط/فبراير أو تلك التي أعلنها الرئيس أوباما في أيار/مايو. يجب أن يقوم هذا الإطار ذو المصداقية على خط زمني واضح للمفاوضات من أجل تمكين الطرفين من استئناف المحادثات على أساس قوي وإزالة جميع الشروط المسبقة.

في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وضعت المجموعة الرباعية خطاً زمنياً من هذا القبيل للمفاوضات. ونرحب باستجابة الطرفين له. في غضون يومين، سيجتمع ممثلون فلسطينيون وإسرائيليون بأعضاء المجموعة الرباعية في القدس في محاولة جديدة لإعادة إطلاق المفاوضات المباشرة، التي سوف تبدأ

بمرحلة مبدئية بشأن الحدود والأمن وتنتهي بالاتفاق على جميع مسائل الوضع النهائي خلال عام. فرص النجاح ضعيفة، لأن الثقة بين الطرفين قد تعرضت لاهتزازات عميقة. لذلك السبب يجب على المجتمع الدولي أن يوحد جهوده وأن يدعو بصورة إجماعية كلا الطرفين إلى الامتناع عن جميع الأعمال الاستفزازية. وتقترح فرنسا عقد مؤتمر للمانحين في باريس للمساعدة في إعادة إطلاق العملية وتعزيز المؤسسات الفلسطينية.

في ذلك السياق، ندين مرة أخرى الإعلان مؤخراً عن توسيع المستوطنات الإسرائيلية الذي يقوض جهود السلام، ويعوق تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. فعقب القرار بالبناء في غيلو، المتخذ بعد إعلان الرباعية، تم الإعلان عن مشروع جديد للبناء في غيفات حماتوس. يهدد المشروع اتصال الأراضي الفلسطينية بين القدس الشرقية والضفة الغربية، ويهدد بشكل مباشر إمكانية تطبيق الحل القائم على وجود دولتين، بحيث تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين. لا يجيء الإعلان فقط باعتباره استفزازاً يهدف إلى تقويض الثقة، بل أيضاً كجهد مقصود يهدف إلى جعل إقامة الدولة الفلسطينية أمراً غير ممكن. كم يجب أن نكرر أن بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية يمثل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. يجب على إسرائيل أن توقف جميع الأنشطة الاستيطانية وأن تتخلى عن المشاريع التي أعلنتها. وبالمثل، لا يسعنا إلا ندين قراراً اتخذ مؤخراً بتقنين البؤر الاستيطانية.

لقد أصبحت المستوطنات رمزا محورياً في الصراع، وإنكاراً صارخاً لأي خطاب بشأن البحث عن حل سلمي. بيد أننا نرحب بالاتفاق الذي أدى إلى الإفراج عن جلعاد شاليط والسجناء الفلسطينيين. ونأمل أن يسمح الاتفاق بتحريك عملية المصالحة الفلسطينية تحت سلطة الرئيس عباس وفي سياق الالتزامات التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية وتم التذكير بها في ٢١ أيلول/سبتمبر أمام الجمعية العامة (انظر A/66/PV.11).

لا يمكن استبعاد غزة كلية عن الجهود الرامية إلى إقامة أساس ملموس للدولة الفلسطينية. في ذلك الصدد، يظل من الضروري التطبيق الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) – بما في ذلك رفع الحصار المفروض على سكان غزة ووقف إطلاق القذائف غير المقبول على الأراضي الإسرائيلية.

وفي الختام، تطالب شعوب المنطقة بالحق في التعبير عن نفسها والمشاركة في تشكيل مصيرها. لقد استمع المجلس إلى مناشدة الشعبين الليبي واليمني واستجاب استجابة واضحة. ويمكن التعامل مع الحالة في سوريا بطريقة لا تختلف عن ذلك، وعلى المجلس أن يكسر صمته، وأن يصحو من سباته ورضاه عن الذات، وأن يمارس ما يلزم من الضغط على النظام السوري.

وأود أن أردد كلمات رئيس الجمهورية الفرنسية أمام الجمعية العامة حين قال: ”تفرض علينا معجزة ربيع الشعوب العربية الالتزام الأخلاقي والسياسي للتوصل في نهاية المطاف إلى حل للصراع في الشرق الأوسط“ (A/66/PV.11 ص ٣٠). لا يمكن إعفاء المجلس، الذي يلزمه الميثاق بصون السلم والأمن الدوليين، من ذلك الواجب.

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي، على عقدكم هذه الجلسة المهمة تحت رئاستكم. تود غابون أن تردد رسالة المواساة إلى الحكومة التركية في أعقاب الهزة الأرضية التي ضربت الجزء الشرقي من البلد، وإلى المملكة العربية السعودية في وفاة ولي العهد. كما أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته عن الحالة في الشرق الأوسط.

فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، يود وفدي أن يؤكد مرة أخرى، مثلما ظل يفعل ذلك دائماً في بياناته بهذا

الخصوص، أنه يؤيد، شأنه شأن العديد من البلدان، الهدف الأساسي المتمثل في إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان في سلام وأمن داخل حدود معترف بها. ويتطلب بلوغ هذا الهدف وتحقيق السلام الدائم العمل في الإطار الذي حدده المجتمع الدولي، والذي تسعى المجموعة الرباعية جاهدة في إطاره إلى جمع الطرفين. ومن وجهة نظرنا، ينبغي النظر في طلب فلسطين لأن تصبح دولة عضوا على ضوء هذه الخلفية.

ووفد بلدي يود أن يؤكد مجددا تقديره لجهود المجتمع الدولي، ولا سيما أحدث اقتراح للمجموعة الرباعية والهادف إلى إعادة إطلاق عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين، وعلى وجه الخصوص الاجتماع المقبل المقرر عقده بين المجموعة الرباعية والطرفين. ورغم أنه صحيح أن مقترحات المجموعة الرباعية تهدف بدرجة كبيرة إلى وضع جدول زمني لمواصلة المحادثات في العملية، فإن هذه المبادرة الجديدة تتميز مع ذلك بأنها تضع الأسس لاستئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، والتي وصلت إلى طريق مسدود منذ خريف عام ٢٠١٠.

ويأمل وفد بلدي أن يمهد الاجتماع المقبل بين المجموعة الرباعية والطرفين سبيلا نحو استئناف المفاوضات حول قضايا الوضع النهائي، وهي، الحدود والمستوطنات اليهودية ومصير اللاجئين الفلسطينيين ووضع القدس. ولذلك، ندعو الطرفين إلى الإحجام عن أي أعمال تقوض الثقة بينهما، وتؤثر سلبا على استئناف المفاوضات.

وبناء الثقة يتطلب أيضا احترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. والإعلان عن بناء مستوطنات جديدة والحصار المفروض على غزة لا يساعدان على تهيئة مناخ لاستئناف المفاوضات. ونحن ندين الإعلانات الأخيرة بهذا الخصوص.

لا يسعني إلا أن أشيد باتفاق تبادل الأسرى الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين إسرائيل والفلسطينيين، والذي أدى إلى الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط فضلا عن سجناء فلسطينيين في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. ونثني على الدور الذي قامت به الدبلوماسية المصرية والألمانية في التوصل إلى هذا الاتفاق.

بخصوص الحالات الأخرى في المنطقة، أود أولا أن أتحول إلى ليبيا. وفي هذا الصدد، فإن تطورات الأيام الأخيرة ينبغي أن تدفعنا إلى العمل سويا مع المجلس الوطني الانتقالي من أجل تحقيق السلام وإعادة بناء البلد وإعادة إرساء الأمن.

ونثني أيضا على الطريقة التي دشن بها التونسيون عملية وضع الأساس للديمقراطية والتنمية في هذا البلد.

فيما يتعلق بلبنان، يرحب وفد بلدي بالهدوء في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونؤكد على ضرورة الاحترام الصارم للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونؤكد أيضا على ضرورة وقف انتهاكات المجال الجوي اللبناني، والتي نعتقد أنها غير مقبولة.

وأخيرا، وبخصوص اليمن، نؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام لإجراء حوار حقيقي من أجل وضع حد لتدهور الأحوال الأمنية والإنسانية في هذا البلد. وينبغي دعم الجهود التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي تحقيقا لهذه الغاية.

السيد غومبي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد بلدي عن تقديره لوكيل الأمين العام لين باسكو على الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به ممثل مصر في وقت لاحق اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونود أيضا أن نشكر سفيري فلسطين وإسرائيل على بيانيهما.

لقد حدا الربيع العربي بالمجلس إلى النظر في اتخاذ إجراءات حاسمة في عدد من الحالات. غير أنه بخصوص البند المدرج منذ أطول فترة على جدول أعمالنا المتعلق بالشرق الأوسط، لا يزال التقاعس عن العمل يشل حركتنا. فنحن نجتمع كل شهر لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط. وعلى مدار السنوات العديدة الماضية، سارت البيانات التي تم الإدلاء بها حول الطاولة على نفس المنوال. ولكن ليس هناك تحرك حقيقي نحو إيجاد تسوية نهائية للمسألة الإسرائيلية الفلسطينية.

ومنذ أخر مناقشة لنا (انظر S/PV.6623)، حدثت تطورات هامة تتعلق بالمسألة الفلسطينية الإسرائيلية، بما في ذلك الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة واقتراح المجموعة الرباعية إحياء المفاوضات المباشرة وتبادل الأسرى. ومع ذلك، فإن أهمية تلك التطورات لا تزال تتضاءل بسبب استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات غير الشرعية.

ففي ٢٣ أيلول/سبتمبر، قدم الرئيس عباس طلبا لحصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. والحماسة والدعم شبه العالميين اللذان رافقا ذلك الحدث التاريخي مؤشر على مدى أهمية مسألة إقامة دولة فلسطينية، ليس للفلسطينيين فحسب، ولكن، في الواقع، بالنسبة لبقية العالم. وفي هذا الصدد، تود جنوب أفريقيا أن تؤكد مجددا اقتناعها بأن فلسطين دولة محبة للسلام وأنها مستعدة وقادرة على تنفيذ التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، تعتقد جنوب أفريقيا أنه ينبغي حل مسألة عضوية فلسطين في الأمم المتحدة على وجه السرعة وفقا لأحكام الميثاق والأحكام ذات الصلة من النظام الداخلي للجمعية العامة والنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. وفي المقام الأول، تعتقد جنوب أفريقيا أنه لا يمكننا جعل عضوية فلسطين في الأمم المتحدة رهنا بالتوصل إلى اتفاق سلام.

وإذ نضع في اعتبارنا الحساسيات السياسية المتأصلة في تلك العملية، نعتقد أن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نتصرف بطريقة تليق بمكانة المجلس وأن نوصي بحصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس أيضا الوفاء بالتزاماته بموجب الميثاق وأن يحيي، بالتزامن مع ذلك، عملية المفاوضات بهدف التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين.

ولئن كان اقتراح المجموعة الرباعية إجراء مفاوضات اقتراحا جيدا، بل تأخر كثيرا في الواقع، فإنه ينبغي أن نتذكر أنه كان لدينا أطر زمنية محددة لهذه المفاوضات من قبل. ومع ذلك، فشل الطرفان في كل مرة في التوصل إلى اتفاق في غضون الإطار الزمني المحدد. ونأمل أن يلتزم الطرفان في هذه المرة بإيجاد حل حتى قبل نهاية عام ٢٠١٢ المتوخاة. كما ندعو البلدان ذات النفوذ على الطرفين إلى تشجيعهما على المشاركة في المفاوضات بحسن نية ودون شروط مسبقة أو تغيير بارامترات النتيجة النهائية.

والعقبة الوحيدة أمام المفاوضات هي بوضوح استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات غير الشرعية. وفي الشهر الماضي تحديدا، وبعد صدور خطة المجموعة الرباعية، تحدت حكومة إسرائيل النداءات الصادرة بالإجماع عن مجلس الأمن والمجموعة الرباعية وأعلنت نيتها في بناء ١ ١٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة غيلو. ومن المؤكد أن هذا العمل الذي يمثل نكوصا يغير الحقائق على أرض الواقع وبارامترات قضايا الوضع النهائي. وذلك العمل، وليس الطلب الفلسطيني للحصول على عضوية الأمم المتحدة، هو الذي يمثل عقبة أمام السلام.

ترحب جنوب أفريقيا بالاتفاق الذي جرى التوصل إليه مؤخرا لتبادل الأسرى. والاتفاق، الذي وصفه الأمين العام بأنه اختراق إنساني هام، هو خطوة إيجابية على طريق التعاون بين إسرائيل وفلسطين. ونأمل في السماح لمن تم الإفراج عنهم بأن يعيشوا حياة طبيعية دون التعرض للاضطهاد وأن تفي الحكومة الإسرائيلية بالتزامها بتيسير الإفراج عن جميع السجناء المتبقين في أقرب وقت ممكن. كما يجب على حكومة إسرائيل أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي بخصوص باقي السجناء السياسيين الفلسطينيين بضمان سلامتهم والسماح لأفراد أسرهم بالوصول إليهم واحترام حقوق الإنسان الأساسية للسجناء.

ونعرب مجددا عن قلقنا الواضح إزاء انتهاك حقوق الإنسان للأطفال الفلسطينيين واحتجازهم. وغني عن القول إننا جميعا ندرك جيدا الآثار النفسية السلبية التي تتركها هذه الانتهاكات على هذه الفئة الضعيفة، في الأجل الطويل. وفي ذلك الصدد، ذكر بيان وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في ١٢ حزيران/يونيه، الوارد في تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧:

> ”إن ”آثار هدم المنازل على الأطفال، يمكن أن تكون بالغة الفداحة. إذ تظهر على كثير من الأطفال المتأثرين بعمليات الهدم، علامات الإصابة باضطراب الضغوط التالية للصدمة، والاكتئاب والقلق. (انظر A/66/358، الفقرة ٣١ (ج))“.

وقبل بضعة أيام، أعرب المقرر الخاص، في بيان أدلى به أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة، عن قلقه بشأن التقارير المتعلقة بممارسة العنف ضد الأطفال الفلسطينيين، بما في ذلك اعتقالهم واحتجازهم من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية. ونحن نأسف لحدوث زيادة في عمليات احتجاز القصّر في السنوات الأخيرة. ونطالب إسرائيل مرة أخرى بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وحماية حقوق الطفل.

وتتطلع جنوب أفريقيا إلى الترحيب بفلسطين في أقرب وقت ممكن، باعتبارها العضو الـ ١٩٤ في الأمم المتحدة. ونأمل أيضا أن تحقق العملية أهدافها المعلنة في أسرع وقت ممكن، وأن تؤدي إلى إحلال سلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين في نهاية المطاف. ويتطلع وفدي إلى إحراز تقدم مجد يقرّبنا من تحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، سوف تواصل جنوب أفريقيا الإسهام بجميع الوسائل التي من شأنها أن تؤدي إلى حل مشكلة الشرق الأوسط من كل جوانبها.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أضيف تعهد وفدي بالتضامن مع الشعب التركي في أعقاب الكارثة الطبيعية التي حلت ببلاده أمس. وبالمثل، نعرب عن تعازينا للشعب السعودي في هذه الفترة الحزينة التي شهدت رحيل ولي العهد.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا لحكومة وشعب تركيا، إثر الزلزال الذي ضرب مدينة فان بالأمس، فضلاً عن تعازينا لحكومة وشعب المملكة العربية السعودية، في وفاة ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود.

وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام، لين باسكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما نشكر الممثل الدائم لإسرائيل، سعادة السيد رون بروسور، والمراقب الدائم عن فلسطين، سعادة السيد رياض منصور على إسهاماتهم في مناقشات اليوم.

تتفهم البوسنة والهرسك طلب الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، الذي تم تقديمه إلى الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر، على أنه ينطوي على تطلعات الشعب الفلسطيني إلى دولته الخاصة. ونفهم أيضاً أن المجتمع الدولي برمته يرغب في تحقيق حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه دولة إسرائيل آمنة، ودولة فلسطين مستقلة، جنبا إلى جنب في سلام وأمن. والطريق الوحيد للتوصل إلى حل عادل ونهائي لهذا الصراع يمر عبر المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد وخريطة الطريق، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقاً، ومبادرة السلام العربية.

وتولي البوسنة والهرسك أهمية خاصة لعزم المجموعة الرباعية الهادف للتوصل إلى حل شامل للصراع في الشرق الأوسط. وفي ذلك السياق، نحيط علما ببيان المجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر، والجدول الزمني المقترح لاستئناف مفاوضات ذات مصداقية. وندرك جميعا تعقيدات الحالة التي يتعين فيها استئناف المفاوضات، بيد أن ذلك لن يكون من مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل هو لمصلحة شعوب المنطقة وخارجها أيضاً.

ولا يزال استمرار الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يشكل عقبة كأداء في طريق السلام الشامل. فهذه الأنشطة غير مشروعة بموجب القانون الدولي، وتتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق. ولذلك، ندعو إسرائيل إلى التجاوب مع نداءات المجتمع الدولي، ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما نكرر رأينا القائل ومفاده أن وضع القدس يندرج ضمن قضايا الوضع النهائي، وينبغي حله من خلال المفاوضات بين الطرفين.

ولا تزال الحالة الإنسانية في قطاع غزة مصدر قلق بالغ. ونكرر مناشدتنا بفتح المعابر فورا ودون قيد أو شرط، من أجل انسياب المساعدات الإنسانية والبضائع التجارية وتنقل الأشخاص من غزة وإليها، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وينبغي معالجة الشواغل الأمنية الإسرائيلية، بما فيها الوقف الكامل لأعمال العنف.

ووفدي يدرك الجهود الجبارة المطلوب أن يبذلها الطرفان للعودة إلى طاولة المفاوضات وإحراز تقدم في تلك العملية. وينبغي التغلب على عدد من العقبات، غير أننا نرى أن من شأن الإرادة السياسية الحميدة، والشعور القوي بالمسؤولية السياسية، أن يساعدا على تخطي هذه العقبات. ومن شأن أصغر الخطوات في الاتجاه الصحيح أن تسهم في بناء الثقة، وتهيئة المناخ العام اللازم لإنجاح المفاوضات. وفي ذلك السياق، نرحب بالإعلان عن تبادل الأسرى وتنفيذه مؤخراً. ونقدر جهود كل الذين ساهموا في التوصل إلى ذلك الاتفاق، بمن في ذلك، المفاوضون الألمان والمصريون. وفي ذلك الصدد، نعرب عن اعتقادنا الصادق بإمكانية التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. وعليه، نحث الطرفين على بذل جهد إضافي لاغتنام الفرصة للتغلب على العقبات.

وأود أن أختتم، بالتطرق إلى الحالة في اليمن وسوريا بإيجاز. وفي اليمن، من المؤسف أن المأزق السياسي باهظ التكلفة، وعدد القتلى في تصاعد، بينما انهار الاقتصاد، واشتعل العنف، وخرجت بعض المقاطعات عن سيطرة الحكومة. وتدين البوسنة والهرسك بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان، وتؤكد على ضرورة مساءلة جميع مرتكبيها. ونعرب عن أملنا في أن تبدأ عملية انتقال السلطة بأسرع وقت ممكن، كما نؤكد تأييدنا لعملية انتقال للسلطة تتسم بالشمول وبقيادة يمنية .

ولا تزال الحالة في سوريا تشكل مصدر قلق عميق، وتنطوي على خطر حقيقي بتصاعد العنف والحرب الأهلية. ومرة أخرى، ندين بشدة استمرار العنف واستخدام القوة، ونحث السلطات السورية على وقف هذه الإجراءات فورا. كما نؤكد موقفنا الثابت من ضرورة تقديم جميع المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم إلى العدالة ومساءلتهم. وتكرر البوسنة والهرسك دعمها لسيادة سوريا وسلامتها الإقليمية. وما زلنا نرى أن الحوار الشامل بقيادة سورية، وتنفيذ الإصلاحات المعلنة، هما مفتاحا حل الأزمة.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، أود أن أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

وأود أن أشارك زملائي في تقديم التعازي لحكومة وشعب تركيا في ضحايا زلزال الأمس، ولحكومة وشعب المملكة العربية السعودية في وفاة صاحب السمو الملكي الأمير ولي العهد سلطان بن عبد العزيز.

من الواضح أنه لن يكون هناك حل نهائي ودائم لقضية فلسطين بدون مفاوضات حقيقية بشأن قضايا الحل النهائي، مثل القدس واللاجئين والمستوطنات والمياه والأمن. وهذا ما أكده مرارا الرئيس محمود عباس قبل وبعد تقديم طلب انضمام دولة فلسطين إلى عضوية المنظمة. وينبغي أن يستمر المجلس في النظر في ذلك الطلب، على أساس جوانبه الموضوعية وحدها، وفقاً لفتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٤٨ بشأن انضمام الأعضاء الجدد.

وعليه، فإن النظر في هذا الطلب من قبل مجلس الأمن ينبغي ألا يرتبط بأي حال بنشاط المجموعة الرباعية، أو أن يخضع لمسار عملية المفاوضات وآثارها. والأكثر أهمية من ذلك، ألا تخضع مسألة الاعتراف بالدولة الفلسطينية لنتائج المفاوضات بين أصحاب الشأن الفلسطينيين، وإلا فسوف يرتهن الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية بموافقة إسرائيل. وبعبارة أخرى، سوف تمنح السلطة القائمة بالاحتلال ممارسة حق النقض على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وهو حق اعترفت به الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٤ باعتباره حقاً ثابتاً للفلسطينيين.

وعلى الرغم من كل سلبيات بيان المجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر، اسمحوا لي الآن أن أرحب به. وبما أن المجموعة الرباعية أكدت من جديد التزامات الطرفين بموجب خريطة الطريق، ربما يكون من المبرر الإشارة إلى أنه، في ما يتعلق بالأمن، تنص خريطة الطريق على أنه

> ”ينبغي لحكومة إسرائيل ألا تتخذ خطوات من شأنها تقويض الثقة، بما في ذلك عمليات الترحيل، وشن الهجمات على المدنيين، ومصادرة و/أو تدمير منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم، كتدبير من تدابير العقاب أو تسهيل أعمال التشييد الإسرائيلية“.

وبالنسبة للمستوطنات، فإن خريطة الطريق تنص على أن ”تقوم الحكومة الإسرائيلية على الفور بإزالة المواقع الاستيطانية المتوغلة التي أنشئت منذ آذار/مارس“، وتنص على أن ”تقوم الحكومة الإسرائيلية، انسجاما مع تقرير ميتشيل، بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات“. وبالإضافة إلى ذلك، يناشد بيان المجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر الطرفين الامتناع عن الإجراءات الاستفزازية إذا أريد للمفاوضات أن تكون فعالة.

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، بعد أقل من أسبوع من إصدار بيان المجموعة الرباعية، وافقت السلطات الإسرائيلية على خطة لبناء ١ ١٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة غيلو، على أراض صودرت أصلا من قرية بيت جالا الفلسطينية.

ألا يتنافى هذا بوضوح مع التزاماتها بموجب خريطة الطريق؟ أليس هذا استفزازيا بصورة واضحة؟

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وافقت السلطات الإسرائيلية على خطة لبناء ٢ ٦١٠ وحدات في مستوطنة غفعات هاماتوس، على أرض ضمت بشكل غير مشروع من بيت صفافة وبيت لحم، في مزيد من الضم للقدس الشرقية والفصل عن بقية أنحاء الضفة الغربية. ألا يتنافى هذا بوضوح مع التزامات خريطة الطريق؟ أليس هذا استفزازيا بشكل واضح؟

ومنذ ٢٣ أيلول/سبتمبر، واصلت إسرائيل دون توقف حصار غزة، مقيدة بشدة وصول السلع وحركة الأفراد، إضافة إلى شن غارات جوية على سكانها الذين يعانون. ألا يتنافى هذا بوضوح مع التزامات خريطة الطريق؟ أليس هذا استفزازيا بشكل واضح؟

ومنذ ٢٣ أيلول/سبتمبر، دمرت إسرائيل مساكن ومزارع فلسطينية في قلقيلية وكفر الديك وطوباس. واقتلع الإسرائيليون أيضا وحرقوا مئات من أشجار الزيتون واللوز في رام الله وبيت لحم والخليل. وبالإضافة إلى ذلك، اعتدى المستوطنون المسلحون بدنيا على المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وأصابوهم، حسبما تثبت تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. مرة أخرى، ألا يتنافى هذا بوضوح مع التزامات خريطة الطريق؟ أليس هذا استفزازيا بشكل واضح؟ هل نضيف أيضا أن إقامة الجدار مستمرة بلا هوادة، رغم فتوى محكمة العدل الدولية والتزامات خريطة الطريق؟

لن يكون كافيا أن يوصي المجلس الجمعية العامة بضم دولة فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة، إذ من واجبه أيضا أن يكفل إنهاء احتلال فلسطين. وبالمثل، لن يكون كافيا أن يتفق المجلس على أن إسرائيل هي الطرف الذي يقوض إمكانية استئناف مفاوضات فعالة، كما دعت المجموعة الرباعية، إذ من واجبه أيضا أن يخضع إسرائيل وزعماءها للمساءلة عن عدم الوفاء بالتزاماتهم الدولية وعن تجاهل قرارات مجلس الأمن والانتهاك المنتظم للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم بخالص تعازينا وتضامننا مع شعب تركيا بعد الزلزال المروع الذي ضرب بلده، وشعب المملكة العربية السعودية في وفاة ولي العهد.

أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية، والممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على مساهمتيهما في مناقشة اليوم.

ما برحت الأحداث الهامة تجرى في العالم العربي الأوسع، بتأثير مباشر على الشرق الأوسط والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني. وفي حين يواصل الشعبان اليمني والسوري كفاحهما الباسل ضد نظامين مستبدين، أجرت تونس أول انتخابات حرة فيها خلال عقود وأعلنت السلطات الليبية تحرير بلدها. وأطلق سراح جلعاد شاليط ولم شمله مع أسرته بعد عدة سنوات قيد الاحتجاز والعزلة غير المبررين. وأطلق أيضا سراح سجناء فلسطينيين. وقدم الرئيس عباس طلبا لقبول فلسطين عضوا كاملا في الأمم المتحدة. وأصدرت المجموعة الرباعية بيانا يمهد بوضوح وبشكل بناء لاستئناف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وسيجتمع الطرفان مع ممثليها في غضون يومين في القدس. وناشدت المجموعة الرباعية أيضا الطرفين الامتناع عن الإجراءات الاستفزازية كي تكون تلك المفاوضات فعالة.

اسمحوا لي بأن أتناول بعض تلك القضايا، بدءا بجلعاد شاليط. تأمل البرتغال بإخلاص ألا يفضي إطلاق سراحه والسجناء الفلسطينيين المرتبط به إلى تطورات إيجابية

في الحالة الأمنية والإنسانية والاقتصادية في غزة ووقف جميع الهجمات على المدنيين الإسرائيليين من القطاع فحسب، بل وأن يسهم في تخفيف التوترات بين الجيران ويترجم إلى تقدم ملموس في عملية السلام في الشرق الأوسط التي يعتريها الجمود. لقد تطلب إطلاق سراح شاليط قيادة وتصميما واستعدادا للتوافق، وهذه هي نفس القيم التي من الضروري أن يتحلى بها الإسرائيليون والفلسطينيون خلال الأسابيع المهمة القادمة بغية كفالة الاستئناف الناجح لمفاوضات موثوقة بينهما.

لنكن واضحين. إن المفاوضات التي تجرى بنية حسنة بشأن جميع القضايا الجوهرية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، هي وحدها التي يمكن أن تتيح الحل السلمي والشامل لنزاعهما، على أساس حل الدولتين والأمن المتبادل واحترام احتياجات كل بلد. أصبح هذا الحل الشامل أكثر إلحاحا نتيجة الأحداث التاريخية التي تقع في أنحاء العالم العربي. ولا تزال تلك الأحداث تؤكد على أن الوضع الراهن غير مستدام وأنه ليس هناك وقت نهدره إذا أردنا كفالة أن تحقق التغييرات في المنطقة بالفعل السلام والازدهار للجميع.

وكما سيقول مراقب الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق في بيانه، الذي نؤيده بطبيعة الحال، من الضروري تلبية ودعم التطلعات المشروعة لشعوب المنطقة، بما فيها تطلعات الفلسطينيين إلى إقامة الدولة. بالنسبة للبرتغال، هذه مسألة تلاحم واتساق.

إن إقامة الدولة حق مشروع وغير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني. هناك توافق دولي كبير في الآراء على أن السلطة الفلسطينية قادرة على إدارة الدولة. وتشيد البرتغال بالقيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني على هذا الانجاز، لكنها تقر بأن الشعب الفلسطيني لن يتمكن من استكشاف إمكاناته على نحو كامل إلا في إطار دولة مستقلة وذات سيادة. ولا يمكن تحقيق هذا إلا بالمفاوضات المباشرة والهادفة مع جيرانه الإسرائيليين.

ستواصل البرتغال النظر في الطلب الفلسطيني من أجل الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة بطريقة مسؤولة، كما يملي علينا واجبنا كعضو في مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، ما برحنا نحث بقوة الطرفين على منح الدبلوماسية فرصة والعمل بدأب صوب تسوية نهائية وشاملة لنزاعهما بموجب الأحكام والإطار الزمني الموضحين في إعلان المجموعة الرباعية في ٢٤ أيلول/سبتمبر وعلى أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد وخريطة الطريق والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان من قبل ومبادرة السلام العربية.

ونشير أيضا إلى دعوة المجموعة الرباعية الطرفين إلى الامتناع عن أي إجراءات استفزازية والاحترام الكامل لالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق. إن الإعلان المثير للقلق عن تشييد آلاف الوحدات السكنية الجديدة والمستوطنات في غيلو وبيسغات زئيف وغيفعات هاماتوس وقرار تثبيت نقاط الاستيطان المتوغلة في الضفة الغربية ليس غير مشروع فحسب، بل ويتعارض مع التزام إسرائيل المعلن بحل يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض لقضايا الوضع النهائي، بما في ذلك الحدود والقدس، كما أكد وكيل الأمين العام في إحاطته الإعلامية.

نحن قلقون أيضا من تصاعد العنف من جانب المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين. كما ندين الهجمات الأخيرة على أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي. وما زلنا نشعر بالقلق البالغ، من زيادة عمليات هدم منازل الفلسطينيين وبنيتهم التحتية. ونطالب الحكومة بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي في مجال حماية المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة.

لدى الإسرائيليين والفلسطينيين فرصة فريدة لاستئناف مفاوضات مباشرة حقيقية، والتسوية النهائية لجميع المسائل المعلقة، مما يمهد الطريق لقيام دولتين مستقلتين تعيشان في سلام وأمن ومندمجتان بشكل كامل في منطقتهما. عليهما عدم إضاعة هذه الفرصة.

إن الحالة في سورية قد واصلت تدهورها، منذ آخر مناقشة في المجلس في ٤ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.6627). ويزداد يوما بعد يوم خطر تحول العنف الجاري وتصاعد الأزمة السياسية إلى حرب أهلية كاملة، مع آثار وخيمة على المنطقة. من هنا، فإننا نعتقد بأنه من الملح للغاية أن يوجه مجلس الأمن رسالة قوية واضحة وموحدة إلى سورية. ويجب أن توقف السلطات قمعها العنيف لشعبها فورا، ويتعين مساءلة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. نرحب بالمشاركة النشطة للجامعة العربية، ونحث الرئيس الأسد على الاستجابة بطريقة إيجابية وفي الوقت المناسب لهذا النداء.

تظل البرتغال ملتزمة التزاما تاما، بسيادة واستقلال سورية وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. لذلك، فإننا ندعو مرة أخرى لعملية سياسية شاملة وذات مصداقية يقودها سوريون، تهدف إلى المعالجة الفعلية للتطلعات المشروعة للشعب السوري.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن حكومتي، أود بادئ ذي بدء أن أنقل حزننا لحكومة وشعب تركيا على المأساة الأخيرة التي أودت بالكثير من الأرواح. كما نعرب عن تعازينا للمملكة العربية السعودية، بوفاة الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود. كما أشكر لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على التقرير المثير للاهتمام عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، الذي وصف لنا فيه مشهدا مقلقا جدا من المواجهة.

شهدنا خلال الأشهر الأخيرة، التعبير المتجدد والمستمر للمطالبات المحقة للشعوب، دفاعا عن حرياتها وحقوقها الأساسية، التي جرى تجاهلها وانتهاكها لفترة طويلة. لا بد أن تفضي هذه المطالبات الصاخبة الآخذة في الانتشار في المنطقة بأكملها، إلى تقوية المؤسسات الديمقراطية.

إننا نرحب بالتقدم والإصلاحات التي بدأت بالفعل تعطي ثمارها، كما هو الحال في تونس حيث جرت انتخابات المجلس التأسيسي خلال نهاية هذا الأسبوع. وبالمثل، نحن نقدر الجهود التي بذلها الشعب والحكومة المصريين، من أجل انتقال ديمقراطي منظم.

نستطيع أن نقول الشيء ذاته عن ليبيا الجديدة التي بدأت تتشكل الآن. لقد وضع شعبها، الممسك بزمام مصيره، بشكل حاسم معالم طريقه نحو الحرية في خضم الألم والمعاناة. لقد حان الوقت للديمقراطية في ليبيا، وإعادة بناء نسيجها الاجتماعي، وإتاحة الفرصة لإرساء الأسس لمستقبل سمته الاستقرار والنمو. نتمنى لشعبها كل النجاح في تلك المهمة ونعرض تعاوننا ودعمنا حيث يراه مناسبا.

ونأمل في حالة اليمن، أن يسهم القرار ٢٠١٣ (٢٠١١) الذي اتخذه المجلس الأسبوع الماضي من قبل المجلس، جنبا إلى جنب مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي، في إجراء حوار وطني ليس ضروريا فحسب، بل ملحا لتعايش متآلف من شأنه أن يؤدي إلى تقوية المؤسسات التي تلبي المطالب الشرعية لشعبها.

ما زالت الحالة الخطيرة جدا في سورية والاستخدام الجاري للقوة فيها، مصدر قلق. وندعو إلى إنهاء القمع والمواجهات العنيفة، وتغليب التعقل والحوار. يتعين إجراء

إصلاحات فورا وتقديم نتائج ملموسة يستفيد منها شعبها، بأسرع وقت ممكن.

فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد عبرنا لسنوات عديدة عن تأييدنا بوضوح لحل شامل ومنظم ودائم على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والغايتين النبيلتين للسلم والأمن الدوليين. إننا نتفهم ونؤيد تطلعات الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولة. ولذلك نؤكد مجددا تأييدنا لهدف إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، تعيش بسلام بجانب إسرائيل بحدود محددة وآمنة ومعترف بها دوليا. لكنها يجب أن تكون نتاجا لاتفاق يضمن التعايش بين هذين الشعبين.

ولئن كنا على قناعة تامة بذلك، فإننا نؤكد مرة أخرى بأن التفاوض هو الطريق الوحيد الممكن والقوي لتحقيق ذلك الهدف. نأمل في أن يسهم وقف أنشطة الاستيطان الذي لطالما نددنا بها، وكذلك اللغة الأقل تهديدا الناتجة عن إطلاق سراح الأسرى الذي جرى مؤخرا، في تحقيق ذلك.

إننا نؤيد بيان المجموعة الرباعية بشأن الشرق الأوسط الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر، لأننا نعتقد بأنه اقتراح ملموس قد يؤتي ثماره، إذا قبل الطرفان الجدول الزمني المحدد. ونأمل أن يتفق الطرفان على جدول أعمال قابل للاستمرار وشروط تفاوضية واضحة، في الاجتماع المقرر عقده يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

في سياق تلك المبادرة، ساهمت الحكومة الكولومبية بالدعوة إلى الحوار نتيجة لاقتراح المجموعة الرباعية، من خلال الإجراءات المباشرة والسرية لرئيس كولومبيا، خوان مانويل سانتوس كالديرون، ووزير الشؤون الخارجية، اللذين تبادلا وجهات النظر بشكل فردي مع كبار المسؤولين في إسرائيل وفلسطين. إن ذلك ينطوي على المساعي الحميدة السرية الهادفة إلى تعزيز الحوار والتفاهم، لأننا نؤمن بأن الوقت قد حان لتوطيد عملية السلام.

إن للأطفال والشباب الفلسطينيين الحق في النشوء مفعمين بالأمل. وتستحق الأجيال الجديدة من الإسرائيليين التمتع بعلاقات سلمية مع جيرانها العرب. كما يجب علينا أن نفعل كل ما بوسعنا لضمان أن يصبح الهدف النبيل حقيقة واقعة وأن نجد السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة نيجيريا.

يتعين أن تكون أول أفكاري الإعراب عن تعازينا العميقة لحكومة وشعب تركيا بالخسائر الجسيمة في الأرواح بعد الزلزال، وللمملكة العربية السعودية بوفاة الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود.

يدين وفد بلادي بشدة الهجوم الأخرق بالقنابل اليدوية الذي وقع وسط نيروبي أمس وتسبب في العديد من الإصابات في صفوف المدنيين.

كما أود كثيرا أن أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية المفيدة والشاملة جدا، بشأن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط.

يتضح بجلاء من مختلف الآراء التي أعرب عنها خلال هذه المناقشة بأن الحالة في الشرق الأوسط ما تزال ليس حساسة فحسب، بل معقدة وشاقة أيضا. في الواقع، فإن ردود الفعل المتباينة على طلب السلطة الفلسطينية عضوية الأمم المتحدة، توضح التحديات المعقدة في مسار حل تلك المسألة.

مع ذلك، لا يمكن إنكار أن التقدم أمر حتمي. حيث تتمثل أكثر الوسائل الملموسة لتحقيق التقدم بالنسبة لنا جميعا، في اتخاذ إجراءات حقيقية ومتضافرة، من أجل إعادة

الطرفين إلى طاولة المفاوضات، واغتنام الزخم الناتج عن التطورات الأخيرة، بما في ذلك تصريحات رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس في الجمعية العامة الملتزمة بالسلام (انظر A/66/PV.19)، وبيان المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، وتبادل الأسرى الذي شهد إطلاق سراح جلعاد شاليط، وجلب الحرية إلى أكثر من ١ ٠٠٠ فلسطيني.

إن نيجيريا تنظر إلى بيان المجموعة الرباعية الذي يقترح جدولا زمنيا جديدا للتوصل إلى اتفاق سلام قبل نهاية عام ٢٠١٢ على أنه محاولة ذات مصداقية لإعادة بدء المفاوضات المتوقفة. وينبغي للطرفين تبني الاقتراح كأساس للمشاركة الجوهرية في جسر الخلافات بينهما بشأن المسائل المشتركة والمتعلقة بالوضع. والوقع أن الاجتماع الذي عقد في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر في القدس بين مبعوثي المجموعة الرباعية ومسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين يوفر فرصة للطرفين لوضع جدول أعمال للمفاوضات. ونكرر أن المحادثات المباشرة تظل حيوية لإرساء علاقات جيدة وطبيعية بين الجارين وللحفاظ على السلام في الشرق الأوسط بعد تحقيق الحل القائم على دولتين.

واسمحوا لي أن أؤكد بشكل قاطع أن نيجيريا تؤمن بحل الدولتين باعتباره الخيار الأفضل لتسوية النزاع الذي طال أمده في الشرق الأوسط، بما يتفق مع العديد من قرارات الجمعية العامة والمجلس. وبالاعتراف بدولة فلسطين قبل ٢٧ عاما، كنا على يقين حينئذ من أن السلطة الفلسطينية حققت درجة عالية من الأداء المؤسسي الذي يكفي لإقامة دولة مستقلة، وازداد يقيننا الآن. يستحق شعب فلسطين الحق في العيش في حرية وكرامة والتمتع بمزايا الدولة وامتيازاتها كاملة.

وفي إطار الحل القائم على دولتين، يجب علينا أن نعترف بأن دولة إسرائيل المستقلة تستحق اعتراف جيرانها بها. ولإسرائيل الحق في الوجود كدولة آمنة مسالمة دون تهديد بالفناء.

وسيتطلب تحقيق دولتين تملكان مقومات البقاء اتخاذ الطرفين عددا من الإجراءات المحددة. يجب الآن تحديد الروابط المشتركة بينهما وتعزيزها وتجديد التزامهما بالدخول في مفاوضات على أساس الثقة المتبادلة ودون شروط مسبقة.

ويجب على إسرائيل اتخاذ خطوات ملموسة لتجميد جميع الأنشطة المتعلقة بالاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ويجب أن تتجنب عمليات التوغل العسكرية في غزة وأن تخفف الحصار المفروض على القطاع. وفي السياق نفسه، يجب على القادة الفلسطينيين التعامل مع التشدد والإجراءات التي تشكل خطرا على أمن إسرائيل، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل. وعليهم أيضا ألا يستخدموا غير القنوات الشرعية لنقل الأشخاص والبضائع والمواد من غزة.

وستواصل نيجيريا الحفاظ على علاقات وثيقة مع كل من إسرائيل وفلسطين. وسوف نواصل دعم كل الجهود التي يمكن أن تؤدي للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. ونعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يكون متسقا ويظل وسيطا محايدا للسلام ولا بد أن تشجع جهوده إسرائيل وفلسطين على العودة إلى المفاوضات المباشرة.

أما فيما يتعلق بلبنان، فنحن نؤيد سيادته وسلامة أراضيه. ونرحب بالتقدم الذي تحرزه حكومة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي والتزامها بتنفيذ قراري المجلس ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، فضلا عن الالتزامات الدولية الأخرى. ونحث إسرائيل على الكف عن عمليات التوغل في الأراضي اللبنانية. يجب على الطرفين الحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق.

فيما يتعلق بسوريا، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التدهور الأمني، وحقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في البلد. ونشجع السلطات السورية على تنفيذ الإصلاحات الموعودة والاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب السوري والدخول في حوار حقيقي وموثوق به مع المعارضة. ونيجيريا ستواصل العمل مع أعضاء المجلس الآخرين لتحقيق السلام والاستقرار في سوريا.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): نيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا وتعاطفنا العميق لحكومة وشعب تركيا على الخسارة الفادحة في الأرواح بسبب الزلزال الذي ضرب شرق تركيا أمس. وأود أيضا أن أقدم تعازي الحركة ومواساتها للمملكة العربية السعودية حكومة وشعبا لخسارتها الكبيرة بوفاة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز بعد حياة طويلة حافلة بالإنجاز لبلده، ومنطقته والعالم بأسره.

يسرني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم نيابة عن حركة عدم الانحياز في هذه المرحلة الحاسمة في تعامل مجلس الأمن مع الحالة في الشرق الأوسط. وأود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير الحركة للإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وحركة عدم الانحياز تؤمن بأن المجتمع الدولي يجب أن يجدد عزمه على التمسك بالتزامه الثابت بتحقيق حل الدولتين للتراع الإسرائيلي – الفلسطيني، على أساس القانون الدولي والشروط المرجعية المعروفة لعملية السلام.

وهناك توافق في الآراء على الصعيد الدولي على أننا يجب أن نصل إلى المرحلة النهائية، وهي استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، وهذا هو جوهر التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي برمته. فمن المؤسف أن كل الجهود الجادة التي بذلتها الأطراف الدولية والإقليمية حتى الآن – بما في ذلك البيان الأخير للمجموعة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر – بغية لاستئناف المفاوضات المباشرة والتقدم بها على المسار الفلسطيني نحو تحقيق هذا الهدف، قد باءت بالفشل. ويرجع ذلك أساسا إلى عدم وجود معايير واضحة للمفاوضات وإصرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على مواصلة تغيير الوضع على الأرض بصورة غير مشروعة، وقسرا ومن جانب واحد. وهذه الأعمال تتناقض مع ادعاءات إسرائيل بأنها تقبل بيانات المجموعة الرباعية، وأنها تتصرف بحسن نية بالفعل لإنهاء هذا الصراع.

ومن الجدير بالذكر أنه في نفس هذا الوقت من العام الماضي تقريبا، علق الكثير منا آمالا كبيرة على الجولة الجديدة من مفاوضات الوضع النهائي، التي بدأت في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ تحت رعاية مباشرة من رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، وبمشاركة المجموعة الرباعية ومصر والأردن، بهدف التوصل إلى اتفاق في غضون عام واحد. لكن المفاوضات انهارت بعد أسابيع قليلة، بسبب رفض إسرائيل تجديد تمديد وقف الأنشطة الاستيطانية، ووقف حملتها الاستيطانية غير القانونية والالتزام بمعايير واضحة للمفاوضات من أجل التوصل إلى حل عادل ونهائي.

إن استمرار هذا السلوك من جانب إسرائيل، ورفضها الالتزام بالمعايير المعتمدة دوليا للتوصل إلى حل الدولتين، يلقي بظلال قاتمة من الشك على نواياها المعلنة، ويعزز من الاعتقاد بأن إصرار إسرائيل على مسار التفاوض ما هو إلا لمجرد المفاوضات وليس بنية التوصل إلى أي تسوية سلمية شاملة.

ومما يؤسف له أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة، والعديد من السياسات والممارسات غير القانونية الأخرى، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهذه الأعمال غير المشروعة تقوض جهود السلام وتشكل عقبة رئيسية تعترض الجهود المبذولة لاستئناف المفاوضات، مما يجعل من المستحيل تقريبا تحقيق الحل القائم على دولتين على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. إن الإعلانات الأخيرة بشأن إنشاء آلاف أخرى من الوحدات الاستيطانية، لا سيما داخل وحول القدس الشرقية المحتلة، وكذلك استمرار إسرائيل في هدم منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم والمحاولات الملتوية للحكومة الإسرائيلية لإضفاء الشرعية على مخططها الاستيطاني غير المشروع هي المقياس الحقيقي لالتزام إسرائيل المزعوم بعملية السلام والحل القائم على دولتين.

وكل المؤشرات في الوقت الراهن – من الإعلانات الاستفزازية لتسريع البناء على الأرض إلى الاستمرار في إلغاء حقوق الإقامة الفلسطينية – تبرهن على أن إسرائيل مستمرة في اختيار المستوطنات على السلام، واختيار الاحتلال والصراع على حساب مستقبل الشعبين والمنطقة بأسرها.

إن حركة عدم الانحياز تبقى ثابتة في إدانتها لسياسات إسرائيل الاستيطانية وممارساتها غير المشروعة، مؤكدة أن جميع هذه المحاولات غير المشروعة لتغيير التركيبة الديمغرافية، وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تبقى مرفوضة وغير معترف بها من قبل المجتمع الدولي.

إن مشاركة غالبية الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز في تقديم مشروع القرار(S/2011/24)، في وقت سابق من هذا العام إلى مجلس الأمن، الذي دعا إلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة – على النحو المبين في الرسائل ذات الصلة التي وجهها رئيس مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز إلى رئيس المجلس – تعكس الموقف الدولي بشأن هذه المسألة الحساسة للغاية. وحركة عدم الانحياز تعرب عن أسفها لعدم اعتماد مجلس الأمن لمشروع القرار، خلافا لآمالنا وتطلعاتنا.

لذلك، تكرر الحركة دعوتها مجلس الأمن إلى أن يكون حازما في مطالبة إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها القانونية. علاوة على ذلك، تعتقد الحركة أن الدعوات إلى الامتثال يجب أن يدعمها عمل موثوق به من جانب هذا المجلس في ضوء واجباته بموجب الميثاق، ونظراً لاستمرار السلطة القائمة بالاحتلال بالتعمد في عرقلة تحقيق السلام والأمن في منطقتنا.

ويجب عدم السماح بعد الآن بإفلات إسرائيل من العقاب. ويجب دعوة إسرائيل إلى التقيد فوراً بجميع التزاماتها وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخارطة الطريق. ويشمل ذلك الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، والاحترام الكامل لتوافق الآراء الدولي بشأن هذه المسألة، بما في ذلك دعوات الأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز، والاتحاد الأوروبي، والمجموعة الرباعية، وجميع الهيئات الدولية والإقليمية المعنية، وسائر الجهات الفاعلة الأخرى.

وتشدد حركة عدم الانحياز على ضرورة إلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، برفع حصارها غير القانوني تماماً، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وقرار المجلس ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وجميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وتكرر الحركة أنه يجب وضع حد لهذه الحالة غير المقبولة وغير المستدامة. والأزمة التي لم يتم حلها ما زالت تشكل مضاعفات خطيرة على الجهود الدولية

الرامية إلى تعزيز السلام، وتواصل التسبب بالمعاناة العميقة للشعب الفلسطيني.

وفي ذلك الصدد، تعيد الحركة التشديد على الحاجة إلى إعادة بناء غزة، وتدعو إسرائيل إلى فتح كل نقاط العبور مع غزة، والسماح بحركة الأشخاص والبضائع على نحو متواصل ومنتظم، بما في ذلك استيراد مواد إعادة الإعمار الأساسية، التي تتضمن تلك اللازمة لإعادة الإعمار التي طال انتظارها لمرافق الأمم المتحدة والمدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبالتدفقات التجارية العادية. وتكرر حركة عدم الانحياز أيضاً الحاجة إلى تمكين وكالة الأمم المتحدة بكل الدعم المالي والبشري اللازم للاضطلاع بمهمتها بفعالية.

وترحب حركة عدم الانحياز بصفقة تبادل الأسرى تحت الرعاية المصرية التي أدت إلى الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط مقابل ما يزيد على ١ ٠٠٠ من السجناء والمعتقلين الفلسطينيين. وتدين حركة عدم الانحياز بشدة استمرار احتجاز وسجن آلاف الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، حيث تعم سوء المعاملة وأعمال التعذيب على نطاق واسع.

إن أعضاء الحركة على اقتناع، كما ورد في الإعلان الخاص الذي اعتمده المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز في بالي خلال أيار/مايو، بأنه ينبغي الإفراج فوراً عن هؤلاء السجناء، الذين من بينهم الأطفال والنساء، وينبغي للمجتمع الدولي إيلاء الأولوية لإجراء تفتيش دولي سليم بشأن حالتهم الراهنة، ولا سيما لمجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان.

لقد حدثت ثلاثة تطورات رئيسية خلال الأشهر القليلة الماضية. فالتطور الأول هو الخطاب التاريخي الذي ألقاه الرئيس عباس في ٢٣ أيلول/سبتمبر في قاعة الجمعية العامة. وكان التطور الثاني الاتفاق على المصالحة الوطنية الفلسطينية برعاية مصر، وركيزته الأساسية عودة السلطة إلى الشعب من خلال إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في غضون عام. والتطور الثالث هو حقيقة أنه ثمة ما يزيد على ١٣٠ بلداً قد اعترفت حتى الآن بدولة فلسطين التي تقوم على أساس حدود عام ١٩٦٧، بما في ذلك أكثر من ١٠٠ عضو من أعضاء الحركة، مما يشكّل أكثر من ثلثي الأغلبية في الجمعية العامة. وهذه التطورات الرئيسية الثلاثة، بالاقتران مع الاعتراف من جميع المنظمات والمؤسسات الدولية الرئيسية، بما في ذلك الأمم المتحدة والبنك الدولي ولجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين، بأن المؤسسات الفلسطينية جاهزة تماماً لإقامة دولة، تشير بوضوح إلى أن حلم إقامة دولة فلسطينية بات أقرب الآن إلى أن يصبح حقيقة واقعة من أي وقت مضى.

والواقع أن هناك اقتناعاً بالإجماع بأن احترام إسرائيل لالتزاماتها ضروري لاستئناف المفاوضات المباشرة نحو التوصل إلى الحل القائم على دولتين على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق. ويجب أن يبذل المجتمع الدولي كل الجهود لحمل إسرائيل على التقيد بتعهداتها والتزاماتها فوراً واستئناف مفاوضات الوضع النهائي استناداً إلى بارامترات واضحة تشمل: وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، ووضع إطار زمني يُتفق عليه ويأخذ بالطابع الملح لهذه المسألة، واعتبار حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ الأساس ونقطة الانطلاق للمفاوضات، كما حددها الرئيس أوباما في خطابه الذي ألقاه بتاريخ ١٩ أيار/مايو وكما يدعمها المجتمع الدولي بأسره.

وتشدد الحركة، بقولها ذلك، على الأهمية القصوى لجهود المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، وعملية التفاوض

ذات المصداقية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، فضلاً عن تحقيق دولة فلسطين المستقلة مع القدس الشرقية عاصمة لها.

وبالانتقال الآن إلى لبنان، تدين حركة عدم الانحياز الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للسيادة اللبنانية وتكرار حدوث الانتهاكات الخطيرة لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتدعو الحركة جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بغية وضع حد للهشاشة الحالية وتجنب تكرار الأعمال العدائية.

وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أو التي ستتخذها لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل، فضلا عن التدابير الإسرائيلية بفرض ولايتها القضائية وإدارتها هناك، هي لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. وتطالب حركة عدم الانحياز أن تلتزم إسرائيل بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وتنسحب بالكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الأردن.

السيد الطراونة (الأردن): السيدة الرئيسة، نعيش في هذه الأيام صحوة عربية لتحقيق التطلعات والآمال وللتعبير عن عدم الرضا عن الأوضاع الراهنة، والمناداة بمستقبل أفضل وبكرامة الإنسان. ولا بدّ، بعد تجاوز هذه المرحلة، من إيجاد حل لمسألة تعدّ من أكثر المسائل الملحة التي تمس كرامة الإنسان العربي وتزيد من احتقانه على مر العقود الماضية، ألا وهي استمرارُ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فهذا الربيعُ العربي الذي تفتّح على مطالب العدالة وعدم التمييز لن يقبل باستمرارية بقاء إسرائيل أو غيرها فوق القانون والشرعية الدولية.

ولم يعد مقبولاً أبداً استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات، وتقويض فرص التوصل إلى الحل القائم على دولتين على حدود عام ١٩٦٧. فما دام التركيز على تحقيق مكتسبات سياسية قصيرة الأمد يطغى على المصالح الاستراتيجية، ستبقى إسرائيل غير قادرة على تحقيق مستقبل أفضل لشعبها. وعلى صناع القرار السياسي في إسرائيل تغليب المصالح الاستراتيجية على المصالح قصيرة الامد. إن الحاجة ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى أشخاص ذوي رؤية أكثر استشرافاً للمستقبل، تحرر خضوع السياسة الخارجية الاسرائيلية لعقلية القلعه وتبدأ بالانخراط مع جيرانها على قدم المساواة.

ويؤكد الأردن دعمه للطلب الفلسطيني الحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، بعد أن أغلقت إسرائيل كل الطرق والوسائل امام الجهود الاقليمية والدولية لاستئناف المفاوضات بإصرارها على افراغ الحل القائم على دولتين من مضمونه عبر مواصلتها النشاطات الاستيطانية، ومماطلتها في الاقرار بحدود عام ١٩٦٧ اساساً للتفاوض. كما يؤيد الاردن دعمه للوصول إلى حل نهائي للصراع الفلسطيني الاسرائيلي بما يعالج جميع قضايا الوضع النهائي، بما فيها اللاجئون والقدس والحدود والمستوطنات والمياه ضمن اطر زمنية محددة.

ويرى الأردن أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة ليس بديلاً عن المفاوضات المباشرة ولا يهدف إلى نزع الشرعية عن اسرائيل، إذ أن موضوع الاعتراف يترك قضايا الحل النهائي الخمس دون إنجاز مما يعني بقاء الصراع وعدم انجاز تسوية نهائية له. ومن هنا، فإن الأردن

يعتبر بيان الرباعية الأخير فرصة مهمة للعودة إلى طاولة المفاوضات بشرط الالتزام الكامل وغير المشروط بالمضامين الواضحة المعاني في هذا البيان ودون ابداء أي تحفظات تفرغه من معناه ومضمونه.

إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والاطراف الفاعلة فيه مطالبة بتفعيل دورها والضغط على إسرائيل للاستجابة لعشرات القرارات الصادرة عنها والتي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرض وطنه في حدود عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، وايجاد حل عادل وشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين التي لا يمكن إنجاز تسوية سلمية بدونها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المُعَلِّمي (المملكة العربية السعودية): (تكلم بالإنكليزية) السيدة الرئيسة، أشكرك على إعطائي الفرصة للكلام في هذه الجلسة.

أود أن أتوجه بالشكر لجميع الوفود التي أعربت لنا عن تعازينا ومواساتها للمملكة العربية السعودية لوفاة صاحب السمو الملكي، ولي العهد. ونقدر لها مؤازرتها وتضامنها. أود أيضا أن أعرب عن تعازينا لشعب وحكومة تركيا على الخسارة التي لحقتهم بهما جراء الزلزال الذي ضرب بلدهما. كذلك نؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به السفير المصري نيابة عن حركة عدم الانحياز.

(تكلم بالعربية)

يعقد هذا الاجتماع في الوقت الذي يدفع فيه الشعب الفلسطيني ثمن تباطؤ المجتمع الدولي ومجلس الأمن في ردع إسرائيل عما تمارسه ضد الشعب الفلسطيني من قتل وتهجير، وسجن وحصار، وضم أراض، ومصادرة ممتلكات، وسلب خيرات فلسطين. إن كل ذلك يعرض الشعب الفلسطيني لمزيد من القهر والعذاب بهدف إيصاله للاستسلام والإحباط.

تتمادى الحكومة الإسرائيلية في تعنتها رافضة إعطاء الفلسطينيين حقوقهم الأساسية، بل إنها استمرت في أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ضاربة بعرض الحائط الإرادة الدولية وتصريحات الدول المنددة وقرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن. لقد أصبحت المستوطنات الإسرائيلية تحاصر معظم مدن الضفة الغربية وتستحوذ على قرابة نصف مصادرها المائية، مما يصعِّب على أي حكومة فلسطينية العمل بفعالية. كما أنه من غير الأخلاقي أن تفرض قوات الاحتلال الحصار على شعب وتستمر في أنشطتها الاستيطانية في مأمن من المساءلة. لقد أصدرت معظم الدول المجتمعة هنا، بما فيها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، بيانات منفردة ضد استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية. وما نحتاج إليه الآن هو اتخاذ موقف جماعي يعكس بوضوح هذا الإجماع القائم، إذ أنه آن الأوان لأن تدرك إسرائيل أنه لا يمكن أن تستمر في إعفاء ذاتها من التقيد بقواعد السلوك الدولي المبنية على القانون الدولي.

إن جدار الفصل العنصري يجسد دليلاً على مدى تمادي سلطة الاحتلال الإسرائيلية في انتهاكها لقرارات الأمم المتحدة وبخاصة القرار ١٨١ (د -٢) بذريعة توفير الحماية؛ بينما الغرض من بناء الجدار هو تغيير الحقائق على الأرض وتهجير السكان، والحيلولة دون خروج القدس الشرقية عن السيادة الإسرائيلية، وإحكام السيطرة على الموارد المائية، بالإضافة إلى إنشاء أكبر عدد من المستوطنات من أجل المستوطنين.

إن المملكة العربية السعودية تؤكد على أن الأمن لا يأتي عن طريق بناء رموز للقمع والاحتلال، ولا من خلال

الاستخدام غير المبرر للقوة العسكرية، بل عن طريق احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

يشكل الوضع القائم في قطاع غزة المحاصر عاملا آخر يزيد من تفاقم المشكلات التي يواجهها الفلسطينيون، حيث أصبح قطاع غزة سجناً كبيراً بسبب الحصار الجائر الذي تفرضه إسرائيل ضد الفلسطينيين، الأمر الذي يمنعهم من ممارسة حقوقهم الطبيعية والحصول على ما يحتاجونه من موارد وخدمات، بينما ينشأ جيل من الأطفال الفلسطينيين في القطاع لا يعلق في أذهانهم غير صور الخراب والدمار، وإهمال دول العالم لهم، وتجاهلها لنصرتهم، وعدم تمكينهم من ممارسة حقوقهم الطبيعية كأي أطفال في العالم. ولذا نطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته لرفع الحصار عن القطاع وفتح المعابر المؤدية إليه.

إن المملكة العربية السعودية تطالب المجتمع الدولي إلزام إسرائيل باتخاذ الخطوات اللازمة من أجل حماية المقدسات وأماكن العبادة في فلسطين، وخصوصاً في القدس، كما تطالبه بإلزام إسرائيل بإطلاق سراح بقية الأسرى الفلسطينيين الذين لم يُفرج عنهم والذين لم يرَ بعضهم أسرهم منذ عشرات السنين.

لم تكن المملكة يوما لتقدم مطالبها دون مد يد السلام، وتعهدها بالالتزام حيال سلام عادل وشامل. لذا قدمت المملكة مبادرة سلام تبنتها جميع الدول العربية عام ٢٠٠٢ ليصبح مسماها مبادرة السلام العربية، والتي أكدت التزامها بتحقيق السلام العادل والشامل الذي يقوم على قواعد القانون الدولي. بيد أننا لم نجد التزاما من قبل إسرائيل بل تهرباً من القيام بواجباتها واستمرارا في مسلسل انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني. ولذا فإننا نطالب مجلس الأمن، أكثر من أي وقت مضى، بمساندة الشعب الفلسطيني والاعتراف بدولته ضمن حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، لتعرف إسرائيل ويعرف أطفال وشعب فلسطين أن المجتمع الدولي وافق، ولو متأخراً، على نصرة قضيتهم من خلال منحهم العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. كما نطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧.

في الختام، إن السلام في منطقة الشرق الأوسط يتطلب التزام جميع دول المنطقة بتحقيق أمنها. ولا يمكن الحديث عن استتباب السلام في الشرق الأوسط من دون الإشارة إلى المؤامرة التي اكتُشفت مؤخرا لاغتيال سفير المملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتضح من الأدلة التي قدمتها السلطات الأمريكية المختصة أن أطرافاً تعمل مع الحكومة الإيرانية أو تنتمي إليها قد خططت ودعمت تنفيذ تلك الجريمة البشعة. وتجدد المملكة مرة أخرى استهجانها واستنكارها لكل محاولة تهدف إلى العبث بأمنها أو التعدي على أي من مسؤوليها أو مواطنيها؛ وأن المملكة لن تقف مكتوفة الأيدي في وجه من يحاول العبث بأمنها، مؤكدة حرصها على التعاون مع المجتمع الدولي والمجلس الموقر الذي أوكل إليه العالم مهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ليتم محاسبة كل من تورط في ذلك سواء كانوا دولة أو أفراداً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): ما زال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.